



2 آب موعد الغاز الأذربيجاني والكهرباء عبر تركيا 12



حالات فساد وهدر
للمال العام في وحدات
إدارية بطرطوس



«المالية»: حزمة من
التسهيلات العقارية



جمعيات خيرية
بين الاستعراض
و«البريستيج»

«الداخلية» تنفي حصار السويداء وتتهم مجموعات مسلحة بالتضليل واستغلال الوضع الإنساني

• الثورة:

نفى المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية، نور الدين البابا، وجود أي حصار تفرضه الحكومة السورية على محافظة السويداء، واصفاً تلك المزاعم بأنها «أكاذيب محضة وتضليل إعلامي»، وذلك في تصريحات نشرت في الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) صباح اليوم الأربعاء 30 تموز/يوليو 2025. وأوضح البابا أن الحكومة فتحت ممرات إنسانية لتأمين إدخال المساعدات إلى المدنيين داخل المحافظة، بالتعاون مع منظمات إنسانية محلية ودولية، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات شملت أيضاً تسهيل الخروج المؤقت لمن يرغب من المدنيين خارج مناطق سيطرة «المجموعات الخارجة عن القانون»، حسب وصفه. وأضاف المتحدث أن تلك «الدعاية المضلّة» حول وجود حصار، تهدف بحسب قوله، إلى تسويق فتح معابر غير نظامية داخل وخارج محافظة السويداء، يتم عبرها تمرير الأسلحة والكتاغون، مؤكداً أن «تجارة السلاح والمخدرات تُشكّل المصدر الأساسي



لتمويل هذه المجموعات الخارجة عن القانون»، على حد تعبيره. وأشار البابا إلى أن استعادة مؤسسات الدولة السورية لعملها داخل محافظة السويداء وفرض سيادة القانون «يشكل تهديداً مباشراً لبقاء العصابات الخارجة عن القانون»، معتبراً أن هذه المجموعات تعتمد

إلى تضخيم الأزمة الإنسانية في المحافظة بهدف الحفاظ على نشاطها غير المشروع وتمويله، وفق ما ورد في تصريحاته الرسمية. وسبق أن شدد وزير الإعلام، الدكتور حمزة المصطفى، على ضرورة إبقاء الاحتجاجات الإنسانية بعيدة عن أي استغلال سياسي، معتبراً أن كرامة المدنيين لا يجوز أن تكون

ورقة ضغط لتحقيق أجندات فئوية. وفي سلسلة تغريدات عبر منصة «إكس»، أدان المصطفى ما وصفه بـ«التصرفات المتهورة» لبعض المجموعات الخارجة عن القانون، والتي تحاول استثمار الأزمات للترويج لمشاريع انفصالية، عبر مزاعم «محاصرة السويداء»، نافياً هذه الادعاءات بالاستناد إلى بيانات رسمية أكدها محافظ السويداء. كما ندد الوزير بالحملات التحريضية على وسائل التواصل الاجتماعي، واصفاً إياها بـ«الذنيئة»، لما تحملها من سخرية وتشف من معاناة المدنيين، معتبراً أنها تكرار لخطاب الكراهية والإقصاء الذي مارسه نظام الأسد البائد.

تأتي هذه التصريحات في ظل تصاعد الاتهامات من بعض القوى المحلية المرتبطة بالشيخ حكمت الهجري، والتي تزعم تعرض السويداء للحصار ومنع دخول المواد الغذائية، في محاولة منها للضغط على الحكومة السورية والمنظمات الدولية لتعزيز سريّة الحصار، وذلك بعد رفض طويل لعمل مؤسسات الدولة داخل المحافظة.

أنقرة: بدء توريد الغاز من أذربيجان إلى حلب في الثاني من آب

• الثورة - أسماء الفريخ:

أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار عن بدء تصدير الغاز الطبيعي القادم من أذربيجان إلى محافظة حلب عبر ولاية كيليس التركية اعتباراً من الـ 2 من آب المقبل. وقال بيرقدار في تصريحات لوكالة الأناضول اليوم: «سنزود سوريا بعد إتمام الإجراءات اللازمة بنحو 900 ميغواط من الكهرباء بما يغطي احتياجات 16 مليون منزل». وكانت سوريا وأذربيجان وقعتا في الثاني عشر من الشهر الجاري مذكرة تفاهم تتضمن التعاون والتنسيق في مجالات الطاقة وتوريد الغاز الطبيعي إلى سوريا من خلال تركيا، والتعاون والتنسيق في استكشاف النفط. ووقع مذكرة التفاهم وزير الاقتصاد الأذربيجاني، رئيس مجلس الرقابة في شركة «سوكار» ميكائيل جباروف ووزير الطاقة محمد البشير، الذي قال في منشور بحسابه على «إكس» عقب مراسم التوقيع: «رافقت اليوم السيد الرئيس أحمد الشرع في زيارة رسمية إلى أذربيجان، ناقشنا فيها سبل تعزيز التعاون في مجال الغاز الطبيعي لتأمين مستقبل الطاقة في سوريا». وأضاف: «تم توقيع اتفاق مع شركة سوكار بخصوص توريد الغاز الطبيعي إلى سوريا في خطوة نحو الاستقلال بالطاقة وبناء شراكات استراتيجية تخدم الوطن والمواطن». ومطلع الشهر الجاري، نقل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن نظيره الأذربيجاني إلهام علييف قوله إن بلاده مستعدة لتقديم كل أنواع الدعم لسوريا فيما يتعلق بالغاز الطبيعي.

العراق والسعودية: دعم تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في سوريا



• الثورة:

أكد وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ونظيره السعودي فيصل بن فرحان حرصهما المشترك على دعم جهود تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في سوريا، بما ينعكس إيجاباً على أمن المنطقة برمتها.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن بيان للخارجية العراقية قوله إن الوزيرين استعرضا خلال لقائهما أمس في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، على هامش أعمال المؤتمر الدولي بشأن القضية الفلسطينية آخر المستجدات في سوريا واتفقا على «ضرورة الاستمرار في متابعة تطورات الوضع هناك». وأكد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في مقابلة مع وكالة «أسوشيتد برس» نشرت أمس أن استقرار سوريا يُعد من ركائز الأمن القومي العراقي، مشدداً على رفض بلاده القاطع لأي محاولة للمساس بوحدة الأراضي السورية أو تفكيكها.

كما جدد مجلس الوزراء السعودي في جلسته الأسبوع الماضي التأكيد على مواقف المملكة الداعمة والمساندة لسوريا وشعبها، وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية السافرة على أراضيها والتدخل في شؤونها الداخلية.

مجلس الشعب القادم.. الدور المأمول في بناء سوريا

• الثورة - منهل إبراهيم:

رغم الدمار والمعاناة، التي خلفتها سنوات الحرب والعقوبات، والطريق الطويل من الظلم والاستبداد والفقر خلال حكم النظام المخلوع، لا يزال هناك أمل كبير في بناء سوريا جديدة، دولة تقوم على الحرية، والعدالة، والمواطنة، وتعيد للسوريين بكل أطيافهم ومشاربهم كرامتهم وحقوقهم. وفي ظروف معقدة وصعبة أظهر السوريون في داخل البلاد وخارجها، قدرة على عبور الصعاب والمساهمة الإيجابية في المجتمعات داخل الوطن، وخارجه، رغم صعوبة الظروف والتحديات.

واليوم تخط سوريا الجديدة بعد التحرير طريقها الصحيح نحو المستقبل والبناء، ويظل حلم سوريا حرة يعيش في وجدان أبنائها، وتبقى أخبارها محط اهتمام العالم، فطريق سوريا الجديدة يبدأ بإرادة السوريين أنفسهم، مدعومين بإجماع دولي حقيقي يضع مصلحة الشعب أولاً.

ويعتبر انتخاب سلطة تشريعية خطوة مهمة على طريق دعم استقرار البلاد، وقد حظيت التحضيرات لانتخابات مجلس الشعب القادم باهتمام إعلامي كبير، فبعد سقوط نظام الأسد، ها هي سوريا تستعد لأول انتخابات برلمانية حقيقية في أيلول القادم. ووجه السيد الرئيس أحمد الشرع للجنة العليا للانتخابات، بمواصلة العمل والتقدم في هذا المسار بما يضمن، مشاركة شاملة في هذا الاستحقاق الدستوري تعبر عن الإرادة الحرة للشعب السوري.

بدوره قال رئيس اللجنة العليا لانتخابات



مجلس الشعب محمد طه الأحمد: «تم خلال اللقاء مع السيد الرئيس أحمد الشرع اطلاعه على أهم التعديلات التي أقرت على النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب، بعد الجولات واللقاءات التي قامت بها اللجنة مع شرائح المجتمع السوري وفعالياته».

وأضاف أنه «من المتوقع أن تجرى العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب بين 15 و20 أيلول القادم.

ووفق الأحمد، يتضمن النظام الانتخابي الجديد حزمة من الضمانات الرامية إلى تحقيق أعلى درجات الشفافية تشمل تشكيل اللجان الانتخابية الفرعية، وآليات الطعن والاعتراض على نتائج الانتخابات، وإتاحة الرقابة من المجتمع والمنظمات الدولية بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات، مشدداً على أن الهدف هو تشكيل مجلس شعب يرتقي إلى تطلعات السوريين ويقود

مرحلة إعادة البناء والتشريع.

وأضاف أن هذا النظام نصّ على رفع عدد المقاعد من 150 إلى 210 وفقاً لإحصاء عام 2011، مع تخصيص نسبة منها لا تقل عن 20٪ للمرأة، وتشجيع مشاركة الشباب، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني عبر دورات توعية وتدريب.

كما أدرجت ورقة سلوك تنظيمي لأعضاء الهيئات والمرشحين، إلى جانب برنامج زمني وآليات للدعاية والمناظرات.

وعن الجانب التنظيمي، أوضح الأحمد أن الثلث المعين من قبل الرئيس -والبالغ 70 عضواً- سيخصص لأصحاب الكفاءات الفنية (تكنولوجيا)، وذلك لسد أي فجوات محتملة وضمان تمثيل جميع الفئات.

وأشار إلى لقاءات جمعت اللجنة مع سفراء عرب وبعض البعثات الدبلوماسية، الذين «أشادوا بالآلية المعتمدة واعتبروها

من التصفيق إلى التشريع..

الانتخابات على طريق بناء الديمقراطية

واجتماعية تنهض بالدولة، وتضمن إعادة الإعمار، والعدالة في توزيع الثروات، وتعزيز المشاركة السياسية وإعادة دمج مختلف الفئات المهمشة في الحياة العامة. رغم التطلعات الكبيرة، فإن الطريق أمام المجلس الجديد ليس مفروشا بالورود، ثمة تحديات بنيوية وسياسية ومجتمعية كثيرة، كما أن إعادة بناء سوريا بعد الحرب تحتاج إلى قوانين جديدة تُعيد هيكلة الدولة والاقتصاد والمجتمع، وهي مسؤولية تشريعية بالمقام الأول لا بد أن يتحملها المجلس القادم بكفاءة وجراًءة. إن مجلس الشعب السوري القادم سيُقاس نجاحه بقدر ما يكون ممثلاً حقيقياً للسوريين، لا امتداداً للسلطة أو انعكاساً لمصالح ضيقة، هو أمام فرصة تاريخية لإعادة الاعتبار لفكرة البرلمان كهيئة دستورية ديمقراطية، لا مجرد واجهة شكلية.

فالرهان اليوم ليس فقط على من سيُنتخب، بل على طبيعة الدور الذي سيمارسه هذا المجلس، ومدى استقلاليته، وقدرته على التشريع والمساءلة، والمساهمة في تحقيق طموحات السوريين في الحرية، والعدالة، والمساواة، وتعزيز دور القانون، حيث يتطلع السوريون إلى مجلس يكون منبرا حقيقياً لصوتهم، يضمن التعددية السياسية ويكرّس مبادئ الشفافية والمساءلة، ويضع حداً لنهج الاستئثار بالسلطة، وأن لا يكتفي مجلس نواب الشعب السوري برفع الأيدي، والتصويت كيفما كان، بل يرفع سقف التوقعات والعمل الجاد لتشريع قوانين تؤسس لسوريا جديدة، حرة وديمقراطية.



لا يمكن الحديث عن بناء سوريا جديدة دون برلمان فاعل يعكس نبض الشارع، ويتفاعل مع قضاياهم، ويساهم في رسم السياسات العامة لا مجرد المصادقة عليها، وفي هذا السياق، يصبح توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتكريس مبادئ المحاسبة والشفافية، حجر الزاوية في نجاح التجربة النيابية المقبلة.

ثمة العديد من المهام بانتظار المجلس المرتقب تحقيقها، إذا ما أريد له أن يكون فاعل مهام لجهة صياغة دستور دائم جديد لسوريا، يعكس التوازن بين السلطات ويضمن الحريات، وسنّ قوانين العدالة الانتقالية، والمصالحة، ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات، ووضع تشريعات اقتصادية

• الثورة - منذر عيد:

شهدت سوريا واحدة من أقدم التجارب البرلمانية في العالم العربي، حين عرف السوريون الحياة النيابية قبل أكثر من قرن، ورغم هذا الإرث العريق، فإن الممارسة البرلمانية خلال العقود الأخيرة انحرفت عن مسارها الطبيعي، خاصة في ظل النظام السابق الذي حوّل مجلس الشعب إلى جهاز وظيفي يتبع للسلطة التنفيذية، يفترق إلى الاستقلالية والتمثيل الحقيقي، ويقتصر دوره على تمرير القوانين التي تخدم استمرارية النظام، والتصفيق لخطابات السلطة التنفيذية.

مع بداية مرحلة التحول السياسي، يبرز مجلس الشعب القادم كاستحقاق مفصلي، لا من حيث التمثيل فقط، بل من حيث القدرة على إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، بين السلطة والمساءلة، إذ يأمل المواطن السوري من المجلس الجديد ألا يكون فقط أداء شكلياً يرضي معايير الخارج، بل أداء جوهرياً يعكس إرادة الداخل، أي إرادة الشعب الذي أنهكته الحرب والانقسامات، ويتطلع الآن إلى عقد اجتماعي جديد ينهي عقوداً من التهميش والاستبداد.

وباتت القطيعة مع نماذج «المجالس الصورية» السابقة ضرورة ملحة، لا خياراً، فقد كانت تلك المجالس مجرد «هيئات دستورية شكلية»، بلا سلطة حقيقية أو دور رقابي، واليوم يعوّل السوريون على برلمان يمارس سلطاته التشريعية والرقابية بكل استقلالية وشفافية، يعكس التعددية السياسية والفكرية، ويتصدى لأي تغوّل حكومي أو فساد مؤسسي.

لقاءات شعبية ودبلوماسية.. والغاية إنجاح العملية الانتخابية القادمة

• الثورة - عبد الحليم سعود:

لإنجاح أي مشروع وطني.. سياسي أو اقتصادي أو غيره، لا بد من التحضير له بشكل جيد وتوفير كل العوامل والأدوات المساعدة على ذلك، والعمل على تذليل كل المعوقات التي تحول دون هذا الهدف، بما يضمن الديمومة والاستمرارية، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بالإعداد للانتخابات برلمانية نزيهة وشفافة في سوريا بعد تجربة حرب مريرة تركت آثارها الكارثية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبرزت اصطفاات سياسية وطائفية وصراعات داخلية تجعل من إنجاز استحقاق وطني مهم وحيوي كانتخاب مجلس الشعب وإعادة الروح للحياة البرلمانية الحقيقية أمر بالغ الصعوبة والتعقيد.

فليس سراً أن الحياة البرلمانية في سوريا كانت شبه معطلة طوال حكم النظام البائد، وكانت حكراً على نخب وأشخاص وفعاليات قريبة من النظام أقرب منها إلى الشعب، تمثله وتمثل مصالحه ومصالح أفرادها الضيقة ولا تعكس التمثيل الحقيقي لمكونات الشعب وفعالياته ونخبه وطاقاته، ولذلك فإن التحضيرات الحكومية الجارية واللقاءات المباشرة مع الفعاليات الشعبية والمجتمعية ضرورية جداً وهي تصب في إطار تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذا الاستحقاق. فمجلس الشعب المنتظر مطالب بالكثير من العمل والجهد للخروج من مفزعات المرحلة السابقة والتخلص من آثارها المدمرة، وعليه تقع مسؤولية وطنية تجاه إصلاح وتسريع عجلة التشريع وصياغة القوانين والمراسيم التي تنظم مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يفعل الحريات السياسية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والبشرية، من أجل النهوض بسوريا من جديد. وكان لافتاً في هذا الإطار اللقاء الذي عقدته اللجنة



العليا لانتخابات مجلس الشعب مع عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية المعتمدين في دمشق، بهدف اطلاعهم على مراحل العملية الانتخابية، حيث قدمت لهم عرضاً حول آليات العمل المعتمدة لضمان النزاهة والشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية.

وفي هذا السياق أوضح محمد طه الأحمد رئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب أن اللقاء مع مجموعة من السفراء العرب والأصدقاء من الدول المجاورة جاء «من باب الحرص على الوصول إلى أفضل تجربة لمجلس الشعب حتى يكون ممثلاً لجميع السوريين، وحتى يكون قادراً على حمل الأعباء في المرحلة القادمة، سواء في العمل التأسيسي للمرحلة الجديدة في سوريا أو حتى الوظيفة التشريعية والتمثيلية والرقابية على السلطة التنفيذية».

وأضاف أن اللقاء هدف إلى الاستماع إلى آراء السفراء العرب والأصدقاء من الدول المجاورة حول الآلية المطروحة من قبل اللجنة العليا للانتخابات، وكان هناك نوع من المداخلات المهمة وذات القيمة العالية التي يمكن أن تعزز النظام الانتخابي المؤقت، الذي سيعزز بدوره قضية الوصول للسلس

إلى مجلس الشعب.

وفي إطار التحضير للانتخابات التقت اللجنة أيضاً وفداً من المجلس الاستشاري النسوي السوري، لمناقشة نظام الانتخابات والاستماع لآرائه ومقترحاته، لأن مشاركة المرأة في هذا الاستحقاق حاجة ماسة لضمان أوسع تمثيل لشرائح المجتمع كافة.

كما أجرت اللجنة منذ تشكيلها زيارات عدة إلى معظم المحافظات، وعقدت مشاورات ولقاءات مع مختلف الشرائح المجتمعية، كما التقت مع ممثلي النقابات المهنية والمنظمات المحلية، من أجل الاستماع واستمراخ آراء هذه الفعاليات في آلية الانتخابات والتحضيرات لها،

تعزيزاً لمبدأ الشفافية وضمان أوسع مشاركة.

ويؤكد الأحمد أن النظام الانتخابي المؤقت يتضمن حزمة من الضمانات الرامية إلى تحقيق أعلى درجات الشفافية وتشمل:- تشكيل اللجان الانتخابية الفرعية، وآليات الطعن والاعتراض على نتائج الانتخابات، بالإضافة إلى إتاحة الرقابة من المجتمع والمنظمات الدولية بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات، مشدداً على أن الهدف هو تشكيل مجلس شعب يرتقي إلى تضحيات السوريين ويقود مرحلة إعادة البناء والتشريع.

أما عن الخطة الزمنية، فتبدأ - حسب الأحمد- بعد توقيع المرسوم الخاص بالنظام الانتخابي المؤقت، وتتوزع كما يلي: - أسبوع لاختيار اللجان الفرعية. - يليه 15 يوماً لتشكيل الهيئات الناجبة. - ثم يُفتح باب الترشح لمدة 3 أيام. ثم أسبوع للدعاية والمناظرات.

يؤكد رئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب على وجود رقابة من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية على الانتخابات، وهو ما يعتبره بعض المراقبين خطوة رائدة وبادرة جديدة على مستوى المنطقة.

من هيمنة الحزب الواحد إلى اختبار المشاركة الشعبية

وكان النظام البائد يستخدم «مجلس الشعب» لتوفير الغطاء القانوني لقراراته، فعلى الصعيد الداخلي منح مناصريه ومؤيديه مقاعد في مجلس الشعب، لكسب تأييدهم وشرعنة القوانين السياسية والاقتصادية لإظهارها كإرادة شعبية وليستطيع التملص من أي مسؤولية قانونية.

أما خارجياً، فاستخدم المجلس كأداة لتمرير معاهدات واتفاقيات تخدم مصالحه الخاصة، مثل تلك التي وقعها مع حلفائه الروس والإيرانيين، مانحاً إياهم شرعية يصعب الطعن بها مستقبلاً، أو كأداة ضغط لتعطيل اتفاقيات مع أطراف دولية لا تخدم مصالحه عبر تمريرها من مجلس الشعب.

وبعد سقوط حكم الأسد، وتسلم الإدارة الجديدة لسوريا مقاليد الحكم بدمشق برئاسة السيد الرئيس أحمد الشرع، تم حل مجلس الشعب وتعليق العمل بدستور 2012، إلى حين اعتماد دستور جديد للبلاد، وفي خطوة أولى نحو إعادة تشكيل الحياة السياسية تتجه سوريا إلى إجراء أول استحقاق انتخابي بين 15 و20 أيلول المقبل لاختيار أعضاء مجلس الشعب عبر انتخابات «غير مباشرة»، في ظل إعلان دستوري وضعته لجنة مختصة للمرحلة الانتقالية.

وبحسب الإعلان الدستوري سيمثل مجلس الشعب القادم السلطة التشريعية، بشكل مؤقت إلى حين إقرار دستور دائم وتنظيم انتخابات عامة لاحقة، ومن المقرر أن يعين الرئيس ثلث أعضاء المجلس أي نحو 70 نائباً.

آخر انتخابات حرة نسبياً، قبل أن يدخل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في عام 1963، معلناً عهد الحزب الواحد.

وعقب استيلاء حافظ الأسد على السلطة عام 1970، أصدر دستور 1973، الذي عزز من سطوة حزب البعث عبر المادة الثامنة والتي نصت على أنه «قائد الدولة والمجتمع»، ومنذ ذلك الحين تحول مجلس الشعب إلى مؤسسة شكلية تخدم النظام، فيما أصبحت الانتخابات مجرد واجهة توزع المقاعد على ما تسمى «الجهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث»، وعند وفاة الأسد الأب عام 2000، قام ما يسمى «مجلس الشعب» آنذاك بطريقة مضحكة، بتعديل الدستور على مقاس بشار الأسد خلال دقائق، وتم خفض سن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية إلى 34 عاماً، الأمر الذي سهل عملية اغتصاب الحكم من الابن، وبالتالي تكريس حالة الاستبداد بالوراثة.

كانت المؤسسة التشريعية لسوريا خلال فترة حكم نظام الأسد، مجلس الشعب، وكان يضم 250 عضواً يتم انتخابهم بشكل صوري باعتماد القوائم مدة ولايتهم أربع سنوات، في 15 دائرة انتخابية متعددة المقاعد، إلا أنه مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، حاول النظام امتصاص الغضب الشعبي عبر طرح دستور جديد في 2012، وألغى المادة الثامنة رسمياً، وسمح بتعدد الأحزاب لكن بقيت السلطات في يد رأس الدولة، ما جعل من التعديل مجرد غطاء تجميلي لا يغير من جوهر الحكم الأمني السلطوي.

أن الخلاف مع الفرنسيين بسبب إضافة مادة تتعلق بالانتداب عطل المصادقة عليه، مما أدى إلى حل المجلس في عام 1929، لتتوالى الانتخابات في الأعوام 1932 و1936، لكنها لم تثمر بسبب الظروف الدولية واندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1943، أجريت انتخابات برلمانية فازت فيها الكتلة الوطنية، لتتوالى سوريا استقلالها الكامل عام 1946.

بعد عام على الاستقلال، أجريت انتخابات برلمانية فاز فيها «حزب الشعب»، لكنها لم تصمد طويلاً حتى دخلت سوريا نفقاً من الانقلابات العسكرية، حيث قام أول انقلاب عسكري بقيادة حسني الزعيم، الذي حل البرلمان وعلق العمل بالدستور، ولم تمض أشهر حتى وقع انقلاب ثاني بقيادة سامي الحناوي، ثم ثالث بقيادة أديب الشيشكلي في نهاية العام ذاته.

رغم هذه الانقلابات، أقر دستور جديد عام 1950، عبر جمعية تأسيسية منتخبة واعتبر هذا أبرز وثيقة دستورية في تاريخ سوريا، حيث كرس مبدأ فصل السلطات وقيد صلاحيات رئيس الجمهورية، ووسع الحريات العامة، ومنح المرأة حق التصويت، وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً، إلا أنه لم يدم طويلاً وانتهى بتعليق العمل به عام 1951.

في عام 1958، أقر البرلمان السوري الوحدة مع مصر تحت مسمى «الجمهورية العربية المتحدة»، ما أدى إلى تعليق الحياة البرلمانية مجدداً، ولم تصمد هذه الوحدة أكثر من ثلاث سنوات حتى حدث الانفصال في 1961، وأجريت

• الثورة - نور جوخدار:

تجاوزت التجربة البرلمانية في سوريا أكثر من مئة عام، شهدت خلالها انقلابات عسكرية وسيطرة أنظمة استبدادية، فبين محاولات لترسيخ الحكم الدستوري الديمقراطي وأخرى لتعزيز هيمنة الحزب الواحد تعطلت الحياة السياسية وتراجع دور البرلمان كمؤسسة تشريعية في البلاد.

وفي هذه الدراسة المختصرة نسلط الضوء على أبرز المحطات في تاريخ البرلمان السوري، انطلاقاً من المؤتمر السوري الأول عام 1919، وانتهاءً بحل مجلس الشعب مطلع عام 2025 بعد سقوط النظام المخلوع.

شهدت أول تجربة تمثيلية حقيقية للسوريين بعد انهيار الدولة العثمانية عام 1919، مع انعقاد المؤتمر السوري الأول في النادي العربي بدمشق، بمشاركة 90 ممثلاً من سوريا الطبيعية (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)، وأقر المؤتمر أول نظام ملكي برلماني في عام 1920، كما أعلن أول دستور عربي، لكن هذه التجربة لم تدم طويلاً، فمع دخول الاحتلال الفرنسي إلى سوريا منتصف العام ذاته ألغى المؤتمر ووقعت البلاد في فراغ سياسي ترافق مع اندلاع ثورات ضد الاحتلال.

وفي عام 1928، تم انتخاب مجلس تأسيسي بقرار فرنسي لوضع دستور جديد لسوريا، وتم تكليف هاشم الأتاسي برئاسة لجنة الدستور، التي قامت بصياغة دستور من 115 مادة، تم إقراره من قبل جميع النواب إلا

نحو إنتاج واقع انتخابي جديد يكرّس الديمقراطية

• الثورة - فؤاد الوادي:

تبرز العملية الانتخابية القادمة لمجلس الشعب، باعتبارها التجربة الأولى، في مرحلة ما بعد سقوط الأسد وانتصار الثورة، كإحدى إنجازات الدولة السورية الجديدة بعد إسقاط النظام المخلوع، بغض النظر عن مدى وحجم نجاحها المتوقع، كونها تجسد الجهود الكبيرة التي لا تزال تقوم بها القيادة السورية على كافة الجبهات والمستويات بهدف جامع وقاطع، وهو بناء دولة القانون والمؤسسات، دولة ترتكز وتقوم على أسس وركائز وقواعد صلبة ومتينة، قوامها حرية وكرامة الإنسان تحت سقف سيادة القانون واحترام قيم ومبادئ وثوابت الوطن.

ضمن هذا السياق، تحاط تلك الانتخابات بهالة من الاهتمام والتركيز السياسي والشعبي، ليس لأنها الأولى في عصر الدولة السورية الجديدة، بل لأنها من أهم التحديات الداخلية التي يجب على الدولة اجتيازها بنجاح وتميز لافت، كونها تعكس الواقع الجديد الذي يطمح إليه جميع السوريين في دولة الحرية والكرامة، الواقع الذي أئبعت بذوره في مجالات وجوانب كثيرة، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، فيما لا تزال التربة السياسية بحاجة إلى إنجاز سياسي كبير بحجم الانتخابات البرلمانية، يعيد ترتيب وقلب وتحصيص المشهد الانتخابي والديمقراطي برمته، المشهد الذي شوهه النظام المخلوع عبر سياسات وقرارات وآليات ممنهجة ومدروسة أدت إلى إنتاج واقع سياسي يكرس سلطته وفساده وطمعيته وتفردته بالحكم لسنوات وسنوات.

هذه الصورة السوداوية العالقة في أذهان السوريين، تحتاج اليوم إلى تحول نوعي



الصحيحة للنهوض بسوريا الجديدة، سوريا الدولة والمؤسسات والقانون والحريات، سوريا التي ستكون لكل السوريين.

الاستحقاق ودون أدنى شك، سوف يكون نقطة مفصلية في تاريخ سوريا، ولحظة فاصلة في المرحلة القادمة، لجهة دوره الكبير في إنتاج ورسم واقع سياسي جديد، يعيد ترتيب المشهد السياسي من جهة، ويعيد من جهة ثانية، ثقة السوريين بأهم مؤسسة تشريعية، تكون انعكاسا لديمقراطية صحيحة، وثمره من ثمار سوريا المستقبل المشرق.

سوريا، باختصار لقد حول النظام البائد الانتخابات إلى ملهة حقيقية، حتى أصبحنا أضحوكة لجميع دول العالم.

على هذا النحو، تبدو الحاجة ماسة اليوم، إلى إنتاج واقع انتخابي جديد يواكب ويحاكي المرحلة الجديدة التي يطمح إليها الشعب السوري في دولة تبذل جهودا جبارة لبناء الوطن على أسس وقواعد حقيقية، قوامها حرية وكرامة المواطن، وبقدر ما يكون هناك تطبيق فعلي للضوابط والأخلاقيات القانونية التي سوف تحكم آلية عمل هذا الاستحقاق السوري الهام، بقدر ما سوف يكون هذا الإنجاز خطوة على الطريق

وجذري في إدارة الآلية المتبعة للانتخابات البرلمانية القادمة، تبدأ من الشفافية المطلقة في التعاطي معها وفي أدق جزئياتها وتفصيلاتها، ولا تنتهي بتطبيق آلية واضحة ومعلنة تقوم على الحرية في الترشح واختيار الأنسب والأكفأ تحت رقابة القضاء وسيادة القانون على الجميع، بعيدا عن كل الأمور والسلوكيات المدمرة التي كان ينتهجها النظام المخلوع، والتي أدت إلى انهيار النظام والمشهد الانتخابي بشكل كامل، وإلى الحد الذي باتت فيها الانتخابات بمختلف أشكالها، مجرد مساحات وساحات للهو والنفاق والتندر، والتذكير بموت الديمقراطية والحريات في

اجتماعات باريس تشير إلى جهد لسد الفجوة بين «قسد» ودمشق

• الثورة - ترجمة هبه علي:

يرى محللون أن الاجتماعات الأخيرة في باريس بين وزير الخارجية السوري والفرنسي، والمبعوث الأميريكي الخاص إلى سوريا، ومحادثات وزير الخارجية الفرنسي المنفصلة مع قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، تحمل دلالات سياسية بالغة الأهمية. وقد تمهد هذه المناقشات الطريق لحل المأزق طويل الأمد بشأن دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري، شريطة استيفاء شروط الجانبين.

بينما يجادل البعض بأن فرنسا تفتقر إلى النفوذ المباشر في الصراع السوري، الذي لا يزال يشكله إلى حد كبير المصالح الأميركية والروسية، يسلط آخرون الضوء على جهود فرنسا الاستراتيجية للحفاظ على علاقات قوية مع قوات سوريا الديمقراطية. ويشيرون إلى أن باريس تسعى إلى تعزيز حضورها الإقليمي من خلال مواصلة دعم قوات سوريا الديمقراطية كشريك رئيسي في مكافحة الإرهاب.

ويرى بشير بدور، أستاذ القانون الدولي، أن دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري من خلال الوساطة الفرنسية يواجه تحديات هيكلية عميقة مرتبطة بالسيادة السورية وديناميكيات القوة العالمية. وفي حديثه إلى نورث برس، أوضح



تعتبر نفسها شريكاً شرعياً في مكافحة الإرهاب بدعم أمريكي واضح، إلى الاعتراف بها وضمها وفقاً لشروطها الخاصة. وبحسب بدور، المقيم في دمشق، فإن «قوات سوريا الديمقراطية لن توافق على الانضمام إلى الأجهزة الأمنية السورية التقليدية دون ضمانات دولية حازمة. فهي تدرك أن اندماجاً غير متوازن قد يفقدها نفوذها الحالي».

يرى بدور أن نقل المحادثات إلى باريس

بدور: «ليس لفرنسا نفوذ مباشر في سوريا، فواشنطن وموسكو تسيطران على الملف. نهج باريس أقرب إلى تحقيق دبلوماسي ناعم منه إلى استراتيجية تفاوض حازمة». وأشار إلى أن القيادة الانتقالية للحكومة السورية تصر على تفكيك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وهيكلها العسكرية بالكامل قبل أي اندماج، وهو شرط يتعارض تماماً مع مطالب قوات سوريا الديمقراطية. وتسعى قوات سوريا الديمقراطية، التي

يبعث برسالة سياسية قوية، «فهو يساعد على فصل العملية عن أجواء الأمن الداخلي في سوريا، ويقدم فرنسا كضامن أوروبي، ويتيح لقوات سوريا الديمقراطية بيئة تفاوضية أقل توتراً من الاجتماعات السابقة التي عقدت تحت ضغط أمني مباشر».

وأكد أن المناقشات في باريس لا تزال في مرحلة مبكرة، ويمكن وصفها بشكل أفضل بأنها محادثات سياسية أولية وليست مفاوضات رسمية تتضمن ترتيبات أمنية أو عسكرية ملموسة.

وربط بين الزخم الدبلوماسي الأخير والتطورات في السويداء، مشيراً إلى أن الاضطرابات هناك ساهمت في تنامي التوافق الدولي والإقليمي حول حدود الحكم المركزي في سوريا.

ويرى بدور أن هذه التحولات تخلق بيئة سياسية أكثر مرونة لقوات سوريا الديمقراطية، وتشجع على الانفتاح على أفكار لم تكن مقبولة في السابق، على الرغم من المعارضة الرسمية المستمرة من جانب دمشق. واستبعد احتمال اندلاع صراع مسلح واسع النطاق، وتوقع بدلاً من ذلك «مناوشات حدودية، واعتقالات متفرقة، وروايات إعلامية تحريضية، وكل ذلك ضمن خطوط حمراء دولية واضحة تهدف إلى منع التصعيد».

المصدر: North Press Agency

السويداء.. مزاعم الحصار ونكران دخول المساعدات غريبال لا يحجب شمس الحقيقة



• الثورة - منذر عيّد:

بين ما يقوله متزعمو المجموعات الخارجية عن القانون في السويداء في الجلسات العامة إن قبلتهم دمشق وإنهم جزء من سوريا، وبين ما يخططون له ويمارسونه على أرض الواقع، تتكشف حقائق ما يسعون إليه من وراء قولهم كلمة حق يراد بها باطل، والترويج بأن الحكومة تحاصر المحافظة، وتمنع عنها الغذاء والدواء والوقود، للوصول إلى ما يبيتون من نوايا انفصاليه برعاية إسرائيلية، والحفاظ على تجارتهم «الكتاغون»، لإدراكهم أن وجود الدولة بمؤسساتها الأمنية والقضائية هو حجر عثرة في طريق تلك التجارة.

من نافلة القول إن حماية السوريين بكافة مكوناتهم وانتماءاتهم، هي مسؤولية الدولة التي تتحمل مسؤوليتها أيضاً تجاه أي انتهاكات وأخطاء، وليس مسؤولية من يبحث واهماً عن سلطة عبر دعم العدو الإسرائيلي، أما من يبحث عن سلطة موهومة بدعم من عدو خارجي، فلن يجني سوى العزلة، وسيبقى خارج السياق الوطني، لأن الشعب السوري قال كلمته: لا للكانتونات، لا للتقسيم، نعم لسوريا الموحدة تحت راية الدولة.

مسؤولية الدولة كانت جلية منذ اللحظات الأولى للأحداث التي افتعلتها المجموعات الخارجية عن القانون، للاستئثار بقرارات المحافظة وسلخها من جلدها الوطنية، حيث عملت الدولة على إرسال قوى الجيش والأمن لبسط الأمن والأمان منذ اليوم الأول، لتواجه بقوة ورفض كبيرين من تلك المجموعات، لتفضي نتائج الأمور إلى تهجير سكان البدو من قرى عدة ومن داخل المدينة، وسقوط مئات الضحايا والجرحى.

مزاعم حصار المدينة من قبل الدولة، سقطت أمام الكثير من المشاهد والتقارير الإعلامية التي وثقت حتى أمس دخول 4 قافلات إغاثية إلى المحافظة، لمد الأهالي بالمواد الأساسية الغذائية والطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية، الأمر الذي أكدته اليوم المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية نور الدين البابا بقوله: الحكومة السورية فتحت

عودة المؤسسات الشرعية لعملها في فرض سيادة القانون داخل المحافظة يهدد بقاء العصابات الخارجية عن القانون فيها ويؤثر على تمويلها غير الشرعي، كما أكد البابا.

مهما حاول البعض المرتهن لمشاريع الخارج، والساعي لتقسيم سوريا من بث الأكاذيب، وسوق الفبركات، ونكران الحقيقة، فإن شمس الأخيرة أقوى من جميع محاولات التضليل، وما تنشره عشرات القنوات ووسائل الإعلام المحلية والعربية لقوافل المساعدات وهي في طريقها إلى السويداء، يفضح زيف ما يدعيه قادة الانفصال في السويداء.

ممرات إنسانية لإدخال المساعدات للمدنيين داخل المحافظة بالتعاون مع المنظمات، فتحنا ممرات لتسهيل الخروج المؤقت لمن شاء منهم خارج مناطق سيطرة المجموعات الخارجية عن القانون».

من طلب الشيخ حكمت الهجري فتح ممر مع الأردن، إلى حملات التضليل بشأن فرض الحكومة حصار على السويداء، تتضح ملامح صورة ما ترسمه المجموعات الخارجية عن القانون، لجهة الاستثمار في مزاعم الحصار لتسويق فتح معابر غير نظامية مع محيط السويداء داخل الجمهورية وخارجها لإنعاش تجارة السلاح والكتاغون، لإدراكهم جيداً أن

« حصار » السويداء..

بين التضليل والتطويل واستجداء التدخل الخارجي

طائفية، وطموحات سريالية، ليست إلا مجرد أضغاث أحلام، أضحت اليوم سجيّة غاياتها وأهدافها المكشوفة والمفضوحة، في ظل مواصلة الدولة لسياسة الاحتواء وضبط النفس وعدم الانجرار وراء ما تريده تلك المجموعات من جر الدولة إلى مواجهة مسلحة تمتطيها تلك المجموعات لإعادة التطويل والتزوير وبث نغمة المطالبة بالتدخل الخارجي والحماية الدولية والإسرائيلية.

مزاعم « حصار » السويداء، تضليل وتطويل وكذب ممجوج، تكرره تلك المجموعات، لكنه كذب لم ينطل على أي طرف من الأطراف، خصوصاً الأطراف الدولية التي دعت تلك المجموعات إلى تسليم سلاحها والانضواء تحت راية الدولة السورية التي تقوم بدورها الإنساني على أكمل وجه عبر مواصلة إرسال المساعدات الإنسانية لأهلنا هناك من خلال ممرات آمنة وبالتعاون مع منظمات إنسانية محلية ودولية.

ما تقوم به مجموعات السويداء الخارجية على القانون، جزء من مشروع خارجي، يستهدف الوطن برمته، وهو الأمر الذي ينبغي على أبناء السويداء مواجهته بكل حزم، لأنهم وقوده لإشعال نار لإحراق البلد بمن فيها.



وخلال زمن قياسي فرض حضورها وتأثيرها الإقليمي والدولي، واستعادة ثقة معظم دول العالم، وبدأت خطاها نحو إعادة البناء والإعمار والتعافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي. الواضح أن تلك المجموعات، التي تتحصن خلف عناوين

• الثورة - فؤاد الوادي:

تبدو المزاعم التي لا تزال تروجها المجموعات الخارجية عن القانون في السويداء حول « حصار » المحافظة من قبل الحكومة السورية، تبدو أقرب إلى الكوميديا السمجة والساذجة التي تحاول إبقاء حالة التوتر والفوضى قائمة بهدف فرض واقع كارثي على أهلنا هناك، قد تكون نتائجه وأثاره خطيرة على المدى القريب أو البعيد.

المجموعات الخارجية عن القانون، والخارجة عن الإجماع الشعبي والوطني في السويداء وفي عموم الوطن، تبدو في حالة عجز تام عن فرض أجندات التخريبية والتقسيمية ليس على بطبيعة الحال، بل على الحالة الشعبية في السويداء نفسه، حيث ظهرت وعلت أصوات الكثير من أبناء المحافظة رفضاً وتنديداً بما تقوم به تلك المجموعات، التي تحاول خطف المحافظة بعيداً عن المسار الوطني الجامع، وهذا ما يجعلها تستشرس أكثر في التمرس

خلف الأكاذيب وتزوير الحقائق وترويج الشائعات التي تستهدف الدولة، بغية وضعها في موضع الاتهام والتشكيك أمام دول العالم، لاسيما بعد أن استطاعت الدولة الجديدة

نحن «السوريين».. والموقف من السلطة الجديدة

• فادي كحلوس - كاتب سوري:

لا يخفى على أي سوري متابع للأحداث والتطورات اليومية في سورية منذ سقوط النظام البائد وحتى اللحظة، مدى تلقائية معظم مواقفنا نحن السوريين، حيال السلطة الانتقالية في سوريا اليوم والمتمثلة بالسيد أحمد الشرع الرئيس الانتقالي للجمهورية. وهذه التلقائية تنقسم، بعموميتها وبطبيعتها الموغلة بالبدائية، بين مؤيد أو رافض لها. هذه المواقف «التلقائية البدائية» تشكلت لحظة دخول السيد الشرع دمشق ومستمرة حتى اللحظة.

ونعني بالتلقائية؛ أن معظم من أيّد ومن رفض السلطة الجديدة يمتلك بديهيات شكلت الأساس الوحيد لاتخاذ هذا الموقف أو ذاك. ونقول عن وسم هذه التلقائية بـ «البدائية» كونها لا تعقل ولا تتفكر، بل تستند إلى انتماءات أولية تقع خارج إطار التفكير والعقلانية. ولنا أيضاً أن نلاحظ أن تلك البديهيات تنقسم إلى قسمين، أو يمكن تصنيفها ضمن مستويين: المستوى الأول من البديهيات هو الذي لا يتعدى كونه بديهيات دينية أو إثنية، فالشارع السوري، بمعظمه، أيّد أو ناهض السلطة الجديدة بناءً على كونها عربية أو ذات صبغة دينية أو كلاهما معاً.

أما المستوى الثاني منها فيتمثل في بديهيات قوامها الآراء المسبقة والأحكام النمطية المقبولة، أو الأيديولوجيا، أو المثاليات الزائدة، أو جميعهم معاً واعتبارهم حقائق مطلقة. ويمكننا خص هذا المستوى من البديهيات بالمتفقين الرافضين لبديهيات المستوى الأول؛ أي أنهم لا ينطلقون عادة في مواقفهم من أرضية إثنية أو دينية، بل من نواظم وطنية حديثة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولسان حال معظم أصحاب هذا المستوى يقول اليوم: للإسلاموي جيد حتى يثبت العكس. أو يقول: الإسلاموي أو صاحب الأيديولوجيا الدينية سيئ حتى يثبت العكس.

ولنقد هذا الموقف وللتثبت من صحة هذه البديهية ما علينا إلا الرجوع لسلوكيات الطرفين: أصحاب الخلفية الدينية وأصحاب الخلفية اللادينية ومراجعتهم مراجعة موضوعية، ليتبين لنا أن تاريخ كلا التيارين ليس ناصع البياض، وأن كليهما اقترفا أخطاءً بحق القضايا الوطنية. والأمثلة على ذلك، ضمن هذا الحقل، كثيرة، بل وافرة. ولنا هنا أن نعود بذاكرتنا إلى سنين الثورة السورية الأربعة عشر، إن كنا لا نريد أن نعود أبعد من ذلك، ونرى ممارسات كلا التيارين ونرى أيضاً انزلاقاتهم الأخلاقية.

كما أشير هنا إلى ما أعتقد صحياً، وأثر في موقف أصحاب المستوى الثاني من السلطة الجديدة وهو خطاب شيطنة الإسلامويين (ولا أقول بأنهم ملائكة) والذي عملت عليه كل من الأنظمة العربية الاستبدادية والتي ادّعت العلمانية من جهة، والخطاب العالمي الذي شكّل ما هو معروف بالإسلاموفوبيا وخاصة ما بعد أحداث 11 أيلول.

خلال الأحداث التي مرت بها سورية، ما بعد وصول السلطة الجديدة لسدة الحكم في سورية: «أحداث الساحل في آذار الماضي» «أحداث جرمانا وصحنايا في نيسان الماضي» وصولاً إلى أحداث السويداء التي لانزال نعيش تبعاتها اليوم؛ تجلت التلقائية البدائية في استصدار الموقف من السلطة الجديدة بشكل فج وأكثر وضوحاً، ففريق التأييد للسلطة حمل المسؤولية تلقائياً على الطرف الآخر، بينما حمل الطرف الآخر السلطة مسؤولية ما جرى، ورأينا، أيضاً، أنه بعد التفجير الإرهابي الذي استهدف كنيسة مار إلياس في دويلة في حزيران الماضي كيف جرت الإشارة بأصابع الاتهام للسلطة الحالية، إن لم يكن بالوقوف وراء هذا التفجير بالطريقة التي تعاملت معه بها، وأيضاً جرى ذلك انطلاقاً من أحكام مسبقة وتصورات نمطية مقبولة، أي دون أي احتكام للعقل. وهنا لا أخوض في مسألة من يتحمل هذه المسؤولية،



بل حول الكيفية التي تمت بها صياغة المواقف وتحميل المسؤولية، ونجد أن كلا الموقفين لم يبنيا موضوعياً، بل تلقائياً. وهنا تكمن المشكلة. والمشكلة الأكبر، باعتقادي، هي أن الشارع السوري ومثقفيه قد وقعا في فخ التلقائية البدائية بذات السوية؛ فلم نجد عند كلا الطرفين إدانة مبدئية واضحة للانتهاكات التي مارسها كلا طرفي الأحداث التي وقعت. كما لم نجد من يتأكد من مصداقية الخبر وصحة الصور والفيديوهات التي «توثق» تلك الانتهاكات، وكم من «مُثقف» سوري رأيناه يرتد إلى بديهياته الدينية أو إثنية أو أيديولوجيته عند أول «هزة وطنية» تعرض لها.

أمور أخرى عديدة لم تؤخذ بالحسبان حين تم اتخاذ الموقف من السلطة «سلباً أم إيجاباً»، نذكر منها: عمر السلطة الجديدة؛ وهو بضعة أشهر؛ أي أن الدولة السورية الحالية هي دولة جنينية، قيد التشكل، وتفتقر إلى عوامل حاسمة لمواجهة التحديات / الأحداث التي ذكرناها سابقاً، كالإمكانات المادية المهولة والخبرة في إدارة الدولة، وهذا مفاده أن نضع الدولة السورية اليوم في خانة المحاولة، محاولة إنشاء دولة جديدة.

أضف إلى ذلك تركة الأسد الثقيلة التي ورثتها السلطة الجديدة في دمشق، فلحظة هروب الأسد كانت سورية جثة هامدة على كافة الصعد وعلى جميع المستويات؛ المجتمعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، حيث التشظي الهوياتي والشروخ الطائفية والفقر والفساد، وهذه التحديات المهولة لا تستطيع الدولة وحدها وبهذه الإمكانيات وبهذا الوقت القصير أن تتعامل معها وكأننا في دولة آمنة ومستقرة منذ عقود. وما ذكرته آنفاً ليس محاولة لتبرئة السلطة أو إدانتها، بل نقداً لتلقائية المواقف «من أنتقد؟» من جهة، وتلمساً للدقة وتوخياً للموضوعية بما يخص «ماذا انتقد ولماذا؟». في السياسة؛ من العقلانية والحكمة بمكان أن تنطلق، وتتوجه، مواقفنا من السلطة وغيرها اعتماداً على عدة عوامل، ولعل أهمها، حين نريد سردها، أن نقول: الموضوعية.

فالعامل الموضوعي، وهو هنا العامل الوطني، المتجرد من كل منبت ديني أو إثني أو أيديولوجي. وهو الوحيد القادر على القراءة العقلانية للسلطة وتقييم مبادئها وممارساتها سلباً أو إيجاباً.

فالموضوعية تستدعي بالضرورة التجرد من ذلك، بالإضافة إلى التجرد من كل الرغبات والأمنيات والتكهنات والمصالح الشخصية. وهذا ما يحيلنا إلى جهاد النفس، والذي يستهدف نقد الذات وكبت رغباتها والتحري من قناعاتها وبديهياتها وتغليباً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة أو الشخصية. وثاني تلك العوامل، باعتقادي، هو وضع الأمور بسياقها وضمن ظروفها وشروطها، أي أن يكون طرحنا حول طبيعة السلطة الجديدة وممارساتها مرتبط بواقعها كما هو هذا

الواقع، لا كما نرى أنه كذلك أو عليه أن يكون، فنقع في فخ المثاليات.

وفي الواقع لا وجود للمثاليات، فالمواقف السياسية تُبنى وفقاً للمبادئ الوطنية، أي وفقاً للمصلحة العامة، ووفقاً لترجمات تلك المبادئ من قبل السلطة إلى ممارسات، فنقول على سبيل المثال: لست مع هذه السلطة أو تلك كونها لا تعترف بمبدأ دولة المواطنة: دولة الكل الاجتماعي، وأن ممارساتها السياسية تقوم على أسس طائفية أو طغموية، أو أن أعارض سلطة ما كونها تعترف بمبادئ حقوق الإنسان لكن ممارساتها تنتهكها، وعليه، فإن مواقفنا بهذه الحالات تصدر بناءً على المبدأ والممارسة، النظرية والتطبيق، الفكر والسلوك في آن معاً، وهذا ما يحتاج إلى وقت كي يتبين، فلا يصح هنا استقراره أو استنتاجه مسبقاً، وإلا نكون قد وقعنا في فخ التلقائية البدائية، وهذا ما افترض وقوع معظمنا فيه عند تصدير موقفنا من السلطة الجديدة.

سورية الجديدة اليوم دولة هشة تعيش مرحلة انتقالية، ما يجعلها حقيقة عرضة للخطر، وأي خطراً خطر وجودي يستهدفنا، نحن السوريين، جميعاً.

إن الأوطان لا تُبنى بالانفعالات ولا بالتلقائية، بل بنهج واستراتيجيات تستهدف بناء الوطنية السورية وصولاً إلى سورية الدولة الوطنية الحديثة.

إن السلطة الحالية، أو أي سلطة أخرى كانت مكانها اليوم تحتاج إلى رعايتنا جميعاً، على اعتبارها صمام أمان سوريا، وهذه الرعاية لا تأتي من موقف (مع أو ضد) بل من موقف نقدي داعم؛ انتقد كي أصح خطأ تمارسه السلطة، لا أنتقدها بهدف إقصائها أو تدميرها، فاليوم، إقصاء أو تدمير السلطة الحالية، أو أي سلطة أخرى كانت مكانها، هو إقصاء لنا جميعاً وتدمير لسوريا وللسوريين، فتعقد الوضع السوري وهشاشته هما من يمليان علينا اتخاذ هذا الموقف، ليس حباً لأحد أو كرهاً لأحد، وأولاً وآخر، هذه السلطة انتقالية، مؤقتة، والدائم هو سوريا والسوريون، وإن الإقصاء على مسافة نقدية بيننا، نحن السوريون، وبين السلطة وممارساتها هو من سيحكم على شرعية وصوابية هذه السلطة، وبتغيير الممارسات تتغير المواقف.

سوريا اليوم كلها أمام استحقاقات وتحديات كبيرة وهائلة، السلم الأهلي، العدالة الانتقالية، إعادة الإعمار، النهوض والتنمية، نازحون ولاجئون، تحالفات بقيادة «إسرائيل» أو برعايتها، وهذا يتطلب منا، أول ما يتطلب، أن نكون موضوعيين حين نتخذ موقفاً ما تجاه السلطة أياً كان هذا الموقف.

فعقلانية الموقف تعكس وطنية صاحبه، كما تعكس درجة عقلانية قراءة الواقع، فعقلانية قراءة الواقع هي من تمد المشاركين في بناء سوريا الجديدة، وعلى جميع الصعد، بوضوح الرؤى والأهداف وتحديد الأدوات والوسائل اللازمة، أما من يصير على اتخاذ موقف تلقائي بدائي، إنما يصير على انفصاله عن الواقع، ولا مبالاة تجاه المصلحة الوطنية السورية، فالفرق بين منتقد رجال السلطة الحالية بسبب لحاهم، والمطالب بتدخل دولي لحمايته، أو المطالب بنقل سوريا من سوريا التي نعرفها اليوم إلى مستوى سويسرا «بكبسرة زر» يختلف حتماً عمن يرى الواقع بمعطياته وشروطه وإمكانياته، وينتقد في الوقت ذاته السلطة بسبب قفزها فوق مؤتمر الحوار الوطني العام الحقيقي، ويضع ملاحظات نقدية على المؤسسات الأمنية والعسكرية، أو على موضوع الشفافية والتواصل ما بين السلطة والشارع السوري، أو على أهمية السرعة في محاسبة من ارتكب الانتهاكات، وغير ذلك الكثير.

وبعبارة أخرى: اعترافنا بالسلطة الحالية وانتقادنا لها يمثل مصلحة وطنية. عيوننا؛ عليها أن تكون على الدولة، الدولة السورية، وسبل الانتقال الآمن والسليم بها وبنا، نحن السوريين، من المرحلة الانتقالية المعقدة والخطيرة، إلى مرحلة الدولة الطبيعية، الآمنة والمستقرة. وعلينا أخيراً التيقن بأن أي تجييش لا وطني، صادر عن أي طرف، سواء أكان على مستوى الخطاب أو الممارسة سينتج عنه، في المآل، مشاريع تقسيمية، وأن هناك من يترقب للاستثمار في هذا كله. وعلينا جميعاً، نحن السوريون، ألا نباعد عن الخطاب الوطني الجامع مهما تعقد المشهد أو شابه احتقان هنا أو انفعال هناك، وهذا ما أرى أن للسلطة الدور الأكبر في تطبيقه والأكثر قدرة على تحمل مسؤوليته، كيلا نصبح كمن يحفر قبره بيده.

تلوث بردى يقلق السكان ويحرم المصطافين متعة التنزه

إما أن ننقذه أو نخسره

صرخة حقيقية

نعم، عبارة «نهر بردى يستغيث» لم تعد مجرد عنوان صحفي أو شعار بيئي، بل هي صرخة حقيقية تعبر عن معاناة هذا النهر العريق الذي كان يوماً رمزاً للجمال والحياة والازدهار، وأصبح اليوم ضحية للإهمال، والتلوث، والجفاف الموسمي، والتعديلات البشرية، كان يُقال عنه: إنه «يحب الحياة لدمشق كما النيل لمصر»، وكان من أصفى الأنهار، لكن النهر تحول في كثير من مناطق إلى مجرى ملوث بمياه الصرف الصحي، والقمامة، والمخلفات الصناعية والزراعية فبات نهرًا لا حياة فيه.. وتلوثه الشديد أدى لنفوق الكائنات الحية مع غياب كامل للأسماك والطيور والنباتات المائية، إضافة لتراجع الغطاء النباتي بشكل غير مسبق.

ومن التقصير الحكومي في عهد النظام المخلوع لاستكمال مشاريع المعالجة مروراً باللامبالاة المجتمعية في الحفاظ على مجراه، وصولاً لعمران العشوائي الذي اقترب من مجراه، وهدد مصادره نهر بردى على مفترق طرق، فلما أن تسرع في إنقاذه أو نخسره كنهر حي للأبد.

الحلول ليست مستحيلة

الخبير البيئي المهندس خالد حسن بين أن حملات تنظيف مجرى النهر الدورية وتلك الحملات التي يطلقها الناشطون البيئيون بين الفينة والأخرى غير مجدية على الإطلاق، فالواقع المرزى الذي أصبح نهر بردى عليه انعكس على دمشق بأكملها، والتلوث يصيب كل ما يجاوره وهو يقطع العاصمة من غربها لشرقيها.

وحسب المهندس حسن، فإن الحلول ليست بالمستحيلة وهي متوفرة، ويمكن تنفيذها خلال مدة وجيزة إذا ما توفرت الإرادة الحقيقية والمتابعة الجادة من قبل الجهات المعنية في محافظتي دمشق وريف دمشق، وأولها ضرورة الإسراع في استكمال مشاريع المعالجة وشبكات الصرف الصحي، ومنع المصبات المباشرة للمخلفات وفرض قوانين وإجراءات صارمة بحق المخالفين لها، إضافة لإعادة تشجير ضفاف النهر وتنظيم البناء وإعادة عن حرم النهر وإشراك الجامعات والمدارس والمؤسسات والجمعيات الأهلية في حماية النهر توعوياً وميدانياً من خلال تنظيم فعاليات بيئية ومسيرات تطوعية لتنظيف مجراه دورياً.

خلاصة الحكاية

نهر بردى اليوم يعاني من تلوث بيئي خطير، وصل لمرحلة الانحطاط البيئي لما كان يوماً مجرى تاريخياً وجمالياً لأقدم عاصمة مأهولة في التاريخ.

محافظتا دمشق وريف دمشق اليوم أمام مسؤولية مجتمعية وتاريخية اتجاه هذا النهر الأيقونة.. فالأمر يتطلب تدخلاً عاجلاً متعدد المحاور لضمان إعادة تأهيل بيئي حقيقي للنهر، بدءاً من استكمال مشاريع معالجة الصرف مروراً بتنظيم رمي المخلفات، وصولاً لتعزيز التوعية المجتمعية.



وفروعه السبعة، لكن أذرع الفساد في عهد النظام المخلوع ابتلعت تلك الأموال وبقي المشروع متوقفاً، مضيئاً: إن تأخر عملية إنشاء خط صرف صحي جديد بديل عن الخطوط القديمة المتهالكة هو أحد أسباب تلوث المجرى، لأن انسداد العديد من خطوط الصرف الصحي، دفع إلى استخدام بعض فروع نهر بردى كمجار في الوقت الحالي، مؤكداً أن رسم خطوط صرف صحي جديدة دون الاستغناء عن الخطوط القديمة، يحتاج وقتاً، لكي نصل إلى خارطة نسير عليها.



• الثورة - ثورة زينية:

كان نهر بردى مصدراً للتنزه لسكان مدينة دمشق في فترات الصيف، فقد كانت ضفاف النهر مقصداً للسكان وتغنيهم عن التنزه خارج العاصمة. بين ربيع متوج- صاحب مطعم صغير في الربوة- خلال حديثه لصحيفة الثورة أن منطقة الربوة من أكثر المناطق القريبة من العاصمة شهرة على نهر بردى، إذ تتواجد فيها العديد من المطاعم والمقاهي والحدائق التي تطل على النهر، مما يجعلها مكاناً مثالياً للاستمتاع بجمال الطبيعة والمياه.

مصدر إزعاج لا استقطاب

لكن اليوم- يضيف متحسراً- تغيرت الصورة وبدأ المصطافون والمتنزهون الذين كانوا يعدون بالآلاف في مثل هذا الوقت من العام بتغيير وجهتهم إلى مناطق أخرى، فتلوث نهر بردى حرمهم متعة التنزه والاستمتاع بجمال الطبيعة ومذاق الأكل الدمشقي الشهى الذي كان يقدم في مطاعم الربوة.

مضيفاً: قبل عقد من الزمن كانت أطراف مجرى نهر بردى مكاناً للتنزه والسياحة لسكان مدينة دمشق وزوارها، وكانت تنتشر المطاعم والمنشآت السياحية على ضفافه، من عين الفيجة وصولاً إلى الغوطة الشرقية، ولكن الرائحة الكريهة هذه الأيام، حوّلت النهر إلى مصدر إزعاج لا استقطاب.

ويؤكد نبيل البزرة- صاحب أحد المقاهي الموجودة في الربوة، أن عدداً من الفعاليات السياحية في منطقة الربوة قد أغلقت أبوابها بالفعل نتيجة لازدياد جريان المياه الآسنة في مجرى نهر بردى مطلقة روائح منفرة، ولم تعد مقبولة على الإطلاق خاصة في فترات المساء الوقت المثالي لارتياح تلك الأماكن السياحية الجميلة.

نشر الأمراض الجلدية

فيما تؤكد بهيجة الهبري، أنها قررت بيع منزلها بسعر أرخص مما يستحق، بسبب رائحة النهر الكريهة، وبالأخص أثناء ارتفاع الحرارة في فصل الصيف، وتصل حدّاً لا يطاق، خصوصاً عند هبوب نسيمات الهواء، منوهة بأن الوضع بات لا يطاق، عدا عن انتشار الحشرات وعدم تمكن السكان في المنطقة من النوم ليلاً نتيجة انتشارها الكثيف، حتى أن الكثير من الأطفال، ولاسيما منهم الرضع أصيبوا بأمراض جلدية نتيجة لسعات تلك الحشرات، مثل حبة اللاشماني. أحد الأطباء الذين التقيناهم في المنطقة، الدكتور جميل برو أكد أنه منذ بداية عام 2015، بدأ انتشار الأمراض الجلدية في المناطق التي تجاور مجرى نهر بردى، مثل الربوة، ودمر، وقديسيا، بسبب الرائحة الكريهة التي تنبعث من النهر، إضافة إلى نفايات المطاعم التي تقع على ضفاف النهر، مشيراً إلى أن أبرز الأمراض الجلدية المنتشرة

جمعيات خيرية بين الاستعراض و«البرستيج»

الظهور تحت غطاء فعل الخير قاسم مشترك

• الثورة - محبوب الرقشة

أشبه ما تسمى «جمعيات خيرية على الورق» لا تقوم بنشاطات حقيقية على أرض الواقع، وتقتصر مهامها على كونها مجرد أسماء أو كيانات مسجلة فقط، بمعنى.. جمعيات وهمية غير فاعلة، واستخدامها يبدو كغطاء لأنشطة تخدم مصالح القائمين عليها، وكأن عملية إشهارها، أصبحت مجرد عرف اجتماعي من باب 'البرستيج'، وسط غياب الرقابة والمتابعة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على هذا القطاع الهام، لجهة دراسة أوضاع أي جمعية مشهورة، ومدى أدائها للأدوار والمهام المناطة بها، والتحقق من مصداقية عملها من خلال زيارة المقرات ومتابعة الأنشطة، والاطلاع على تقييمات وآراء الآخرين عنها، والمسؤولية الرئيسة التي ما زلنا نراها بعيدة عن تنظيم هذا القطاع، وخاصة الزيادة في الإشهار، إذ لا تهم بقدر الدور الحقيقي الملموس على أرض الواقع لكل منها.

بالمقابل.. لا أحد يمكنه أن ينكر الدور الذي تقوم به، عدد من الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية في الشأن الخيري والتنموي، في المناطق المتضررة، والتحديات الكبيرة التي واجهتها نتيجة سنوات الحرب التي عاشتها البلاد بفعل النظام المخلوع، لناحية العمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمستحقين والأسر المحتاجة، وتقديم العون والمساعدة للفئات الأكثر احتياجاً.

تجميل قبج النظام المخلوع

الخبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ماهر رزق يوضح لصحيفة الثورة أنه خلال سنوات الثورة تم تخفيف القيود الرسمية والأمنية على تأسيس الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، خلافاً لما كان قائماً قبل الثورة بالترقييد الشديد للتأسيس، فكان تنامي المنظمات غير الحكومية لأغراض سياسية واجتماعية، إذ كانت كل هذه المنظمات تحت مظلة زوجة الرئيس الفار «أسماء الأخرس»، واستخدمت هذه المنظمات كأداة لتجميل الوجه القبيح للنظام المخلوع، ويبيّن رزق في حديثه لصحيفة الثورة أن عدداً غير قليل من الجمعيات والمنظمات والمبادرات كانت كما تسمى اصطلاحاً «جمعيات صالونات»، وكان التأسيس من الحلقة الضيقة المرتبطة بالنظام البائد من رجال أعمال وسيدات ضباط ومسؤولين في النظام المخلوع، ومن جانب آخر، كانت هذه المنظمات كالأمانة السورية للتنمية ومنظمة الهلال الأحمر أداة للفساد المالي وتوجيه المنح الدولية والأممية لخدمة أزام وأهداف المنظومة الحاكمة» وهناك تقرير أممي عن الفساد بين الأمانة السورية للتنمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كذلك الحال تم تأسيس عدد من المنظمات غير الحكومية على أسس غير سليمة واستخدمت كيانات اقتصادية دون أي أثر تنموي، واستفادة من الإعفاءات الضريبية المخصصة للجمعيات، فكانت أدوات للتهرب الضريبي.

شريك في عملية التعافي

وحسب رأي رزق.. الجمعيات الخيرية



موضوعية، وليس فقط من خلال التقارير المكتوبة، والتدقيق المالي والإداري، لجهة فحص ميزانيات الجمعيات، ومصادر تمويلها، وآلية توزيع المساعدات، مع التأكد من مطابقة ذلك لأهدافها المعلنة.

وفرض العقوبات عند التقصير في حال وجود جمعيات وهمية أو غير فعّالة، ضمن إجراءات قانونية واضحة تتراوح بين التجميد المؤقت للأنشطة أو حتى سحب الترخيص، والأكثر ضرورة إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لآليات تواصل مع المستفيدين أنفسهم لأخذ رأيهم في أداء الجمعيات، كنوع من التقييم المجتمعي المباشر.

العمل التكاملي

وأضافت السليمان: لا يكمن النجاح في مدى زيادة عدد الجمعيات المشهورة، بل في التزامها، وفاعليتها، واستدامة أثرها في تحسين حياة المحتاجين، وتزايد أعداد الجمعيات الخيرية لا يعكس بالضرورة تحسناً في الواقع الخدمي أو الاجتماعي، فالكثرة العددية من دون تنسيق أو تخطيط استراتيجي قد تؤدي إلى تشتيت الموارد وتكرار الأدوار وضعف التأثير المجتمعي، وعليه، فإن الحاجة إلى إستراتيجية وطنية شاملة باتت ملحة، ومن الضروري أن تشمل هذه الإستراتيجية تحديد أولويات وطنية دقيقة بناءً على خريطة احتياجات اجتماعية شاملة، تشمل الفئات الأكثر هشاشة مثل الأيتام، ذوي الإعاقة، النساء المعيلات، والمناطق الريفية المهمشة، وتنظيم العلاقة بين الجمعيات والجهات الرسمية من خلال وضع إطار قانوني موحد يحدد آليات العمل، أسس الشفافية، وطرق التقييم.

ودعت إلى تحفيز الجمعيات على العمل التكاملي بدلاً من التنافسي، من خلال إنشاء قواعد بيانات مشتركة، وتنظيم العمل القطاعي حسب نوع الخدمة المقدمة، وتشجيع الجمعيات على بناء قدراتها المؤسسية من خلال برامج تدريبية ومرافقة تقنية مستمرة، لضمان استدامة وجودة الخدمات، والربط بين التمويل والأثر الفعلي، ولا تُمنح التسهيلات أو الدعم المالي إلا للجمعيات التي تثبت قدرتها على إحداث تغيير حقيقي في المجتمع.

أو الجهات وسيلة للظهور الاجتماعي أو تعزيز المكانة في المحيط المهني والسياسي، أكثر مما هو تعبير عن التزام فعلي بقضايا الفقر أو التنمية الاجتماعية.

وتوضح أنه من خلال الرصد الميداني، نلاحظ أن بعض الجمعيات تعلن عن نشاطات موسمية محدودة، غالباً في المناسبات العامة أو الدينية، ويروج لها إعلامياً بشكل يفوق قيمتها الواقعية، دون وجود عمل مستدام أو تأثير ملموس في حياة المستفيدين، وهذا يشير إلى تحوّل في دافعية العمل الأهلي، ويصبح شكلياً أو رمزياً أكثر منه فعّالاً.

مع ذلك لا ينبغي التعميم، فهناك جمعيات كثيرة لا تزال تقدم خدمات نوعية وتبذل جهوداً كبيرة رغم التحديات الاقتصادية والمعيشية، مؤكدة أن المشكلة تكمن في غياب آلية تقييم فعالة تميز بين العمل الحقيقي والعمل الاستعراضي.

وأشارت السليمان إلى الدور الرئيس لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يجب أن يتعدى تسجيل الجمعيات ومنح التراخيص، إذ إن وجود جمعيات مسجلة قانونياً لكنها غير فاعلة ميدانياً يُعد خللاً في منظومة العمل الأهلي، لذلك فإن المسؤولية المناطة بالوزارة تتوزع على عدة محاور منها المراقبة الدورية والتقييم الميداني، وتفعيل أدوات الرقابة الميدانية عبر لجان مختصة تقوم بزيارة الجمعيات، وتقييم عملها بناءً على معايير

القديمة والتاريخية، وحدها حافظت على بعدها الإنساني والاجتماعي، رغم المضايقات والتقييدات من السلطة التنفيذية والجهات الأمنية، مشيراً إلى أن المجتمع اليوم بحاجة إلى إشراف فاعل قادر على تطهير هذا القطاع الحيوي من رواسب الحقبة الماضية، وإعادة توجيهه ليكون شريكاً حقيقياً في عملية إعادة الإعمار وعملية التعافي الاقتصادي وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات.

ويرى أن المسؤولية الرئيسة تقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي ما زلنا نراها بعيدة عن تنظيم هذا القطاع بالشكل الأمثل، فالمطلوب اليوم مراجعة شاملة لهذا القطاع المهم الذي يطلق عليه في الدول المتطورة القطاع الثالث لأهميته، وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف واستخلاص الدروس المستفادة، ومن ثم تطوير إستراتيجية شاملة لتنظيم هذا القطاع على أسس وطنية وتنموية فاعلة.

وسيلة للظهور الاجتماعي

الباحثة الاجتماعية دارين السليمان اعتبرت أن ظاهرة «البرستيج الاجتماعي» المرتبط بإشهار الجمعيات الخيرية باتت ملموسة بشكل واضح في المجتمع السوري، وخاصة في السنوات الأخيرة، فقد أصبح تأسيس جمعية خيرية بالنسبة لبعض الأفراد



نحو منظومة أمن رقمي إقليمية.. تعزيز التعاون السيبراني بين سوريا والأردن



• الثورة - بسام مهدي:

في ظل تصاعد التهديدات الرقمية عالمياً، وتنامي الاعتماد على البنى التحتية الرقمية في إدارة شؤون الدول، لم يعد الأمن السيبراني خياراً، بل ضرورة وطنية واستراتيجية. وتأتي زيارة وزير الاتصالات وتقانة المعلومات عبد السلام هيكلي إلى المركز الوطني للأمن السيبراني في المملكة الأردنية الهاشمية، لتشكل خطوة بالغة الأهمية ضمن مسار بناء منظومة متكاملة للأمن السيبراني في سوريا، والاستفادة من التجارب الإقليمية الرائدة في هذا المجال.

نحو استراتيجية سيبرانية وطنية شاملة

زيارة وزير الاتصالات للمركز الأردني، وما رافقها من نقاشات، تمثل فرصة حقيقية لسوريا كي تطلق استراتيجية سيبرانية وطنية شاملة، تدمج بين التشريع، والبنية التحتية، والتعليم، والشرابة الدولية. كما تمثل هذه الزيارة إشارة إيجابية إلى أن سوريا، رغم التحديات، تسير بخطا ثابتة نحو ترسيخ بيئة رقمية آمنة، تدعم التنمية، وتحمي المواطنين، وتعزز الثقة في مؤسسات الدولة الرقمية. إن أمن الدول في القرن الحادي والعشرين لم يعد يُقاس فقط بقدرتها العسكرية أو السياسية، بل أيضاً بمدى حصانتها الرقمية.. وسوريا، بخطواتها الأخيرة، تؤكد أنها عازمة على أن تكون فاعلاً في هذا الفضاء الجديد.

تحالفات استراتيجية

تأتي هذه الزيارة في سياق تحرك دبلوماسي - تقني أوسع، يشمل الانفتاح على الدول العربية ذات التجربة الناجحة في مجالات التحول الرقمي والأمن السيبراني، لمواجهة الهجمات الإلكترونية لم تعد مسؤولية دولة بمفردها، بل تتطلب شبكات تعاون إقليمية قادرة على تبادل المعلومات، وتطوير آليات إنذار مبكر، ومواجهة موحدة للجرائم الرقمية العابرة للحدود. إن بناء مثل هذه التحالفات، كما يُظهر التنسيق السوري الأردني، يحمل أبعاداً تتجاوز الأمن الرقمي ليصل إلى تعزيز الأمن الوطني والسيادة التكنولوجية، في وقت تُستخدم فيه الفضاءات الإلكترونية كساحات لمواجهة خفية بين الدول والجماعات.

الأمن يبدأ من المدرسة

واحدة من أبرز نقاط القوة في الحوار الثنائي كانت التركيز على تعزيز الوعي السيبراني لدى المواطنين، وتحديداً عبر إدماج مفاهيم الأمن الرقمي في المناهج التعليمية، وهو توجه عالمي تتبعه الدول المتقدمة اليوم، إدراكاً منها أن الأمن السيبراني لا يتحقق فقط عبر الأجهزة والتقنيات، بل عبر بناء جيل رقمي واع، يعرف كيف يحمي بياناته ويتعامل مع المخاطر الرقمية بوعي ومسؤولية في سوريا، إذ تزداد نسبة الاستخدام الرقمي، سواء على مستوى الخدمات الحكومية أو الحياة اليومية، فإن إدماج هذه الثقافة في المدارس والمعاهد والجامعات بات ضرورة ملحة، لا مجرد خيار تربوي.

إطار قانوني وتنظيمي متقدم

اللقاء الذي جمع الوفد السوري بمسؤولي المركز الأردني للأمن السيبراني لم يكن بروتوكولياً فقط، بل حمل مضامين فنية وتشريعية عميقة، فقد جرى استعراض القانون الوطني الأردني للأمن السيبراني، الذي يشكل مرجعية متكاملة لضبط أداء الشركات والجهات الحكومية والخاصة ضمن منظومة رقمية آمنة. كما ناقش الجانبان سياسات تنظيمية محورية مثل: قانون حماية البيانات الشخصية، ونظام ترخيص مزودي خدمات الأمن السيبراني، وسياسة الحوسبة السحابية. وتعد هذه المحاور ضرورة حيوية في سوريا اليوم، إذ تتسارع خطى الرقمنة، وتزداد حاجة الوزارات والهيئات العامة إلى بيئة رقمية موثوقة وآمنة.

الرياضات الإلكترونية..

اقتصاد رقمي جديد وفرصة استراتيجية لسوريا

تعليمياً: يمكن إدراج مفاهيم البرمجة، التفكير النقدي، والتقنيات الحديثة عبر ورش ومناهج مرتبطة بعالم الألعاب.

تقنياً: يشجع بناء مراكز تدريب و«حاضنات» للابتكار في تصميم الألعاب وتطوير الذكاء الاصطناعي. إن زيارة وزير الاتصالات إلى الاتحاد الأردني ليست مجرد خطوة دبلوماسية، بل يجب أن تُترجم إلى سياسة وطنية في سوريا لدعم هذا القطاع، من خلال إنشاء اتحاد سوري رسمي للرياضات الإلكترونية، ووضع تشريعات ترعى هذا النشاط وتحمي حقوق اللاعبين ودعم القطاع الخاص لإقامة صالات ومراكز تدريب ومنافسات، إضافة لإطلاق مسابقات وطنية تشجع المواهب المحلية وتؤسس لفرق تنافس خارجياً.

من الترفيه إلى الريادة

الرياضات الإلكترونية لم تعد هواية معزولة، بل أصبحت صناعة متقدمة، وأداة لخلق القيمة المضافة، وساحة لتنافس الدول في جذب العقول والاستثمارات، وسوريا، بتاريخها الثقافي، وطاقاتها الشابة، ونيّتها المعلنه بالتحول الرقمي، تستطيع أن تلحق بهذا الركب لا كمستهلك، بل كمساهم في صناعة المستقبل الرقمي.

إن الوقت مناسب تماماً لصياغة رؤية سورية شاملة للرياضات الإلكترونية، تبدأ من التأسيس وتنتهي بالتمكين، ليصبح هذا القطاع باباً جديداً للأمل، والإبداع، والتنمية.



المحلي، وخلق وظائف، وتوسيع الاقتصاد الرقمي، خاصة أنها تستند إلى الابتكار والمواهب وليس إلى الموارد التقليدية.

الفرصة الكامنة في الاقتصاد الإبداعي

في ظل السعي السوري نحو التحول الرقمي، تشكل الرياضات الإلكترونية فرصة استراتيجية من عدة أبعاد.. اقتصادياً: يمكن أن تصبح مصدر دخل جديد لشريحة واسعة من الشباب، وتفتح فرص عمل في تطوير الألعاب، البث الرقمي، تنظيم البطولات، والبرمجة.

اجتماعياً: توجّه طاقات الشباب نحو نشاط تنافسي إيجابي، يقلل من عوامل التهميش أو الانخراط في السلوكيات السلبية.

• الثورة - ب.م:

في مشهد يعكس تحوّل العالم من ميادين الملاعب إلى عوالم الشاشات، جاءت زيارة وزير الاتصالات وتقانة المعلومات عبد السلام هيكلي إلى الاتحاد الأردني للرياضات الإلكترونية، تلبيةً لدعوة من وزير الاقتصاد الرقمي والريادة الأردني سامي سميرات كمؤشر دقيق على أن سوريا تنظر بجدية إلى صناعة الألعاب الإلكترونية كمسار واعد للنمو الرقمي والاقتصادي.

أكثر من مجرد ألعاب

الرياضات الإلكترونية (Esports) هي منافسات احترافية تُجرى في بيئة افتراضية، بين أفراد أو فرق يستخدمون ألعاب الفيديو التفاعلية.

هذه الرياضات تطورت من مجرد ترفيه فردي إلى صناعة بمليارات الدولارات، تشهد بطولات دولية، ورايات تجارية، واستثمارات حكومية وخاصة، وتستقطب جمهوراً يناهز مئات الملايين من المتابعين حول العالم، ولاسيما من فئة الشباب. خلال زيارة الوفد السوري، استعرض مسؤولو الاتحاد الأردني للرياضات الإلكترونية الاستراتيجية الوطنية الأردنية في هذا القطاع، والتي تستند إلى ثلاث ركائز:

أولاً: بناء البنية التحتية الرقمية اللازمة للمنصات والألعاب، وثانياً: تمكين اللاعبين المحترفين وتوفير بيئة تدريبية تنافسية، وثالثاً: تحفيز الاستثمار المحلي والدولي وجذب الشركات الناشئة في مجال الألعاب.

وأشار الحضور إلى دور الرياضات الإلكترونية في تحفيز الناتج

حالات فساد وهدر للمال العام في وحدات إدارية بطرطوس

• الثورة - فادية مجد:

استلم مجلس مدينة طرطوس ملف النظافة في محافظة طرطوس من شركة E_Clean التي تولت هذا الملف بعد التحرير، وذلك بحضور رئيس الوحدات الإدارية في المدينة عبد الفتاح الخطيب ورؤساء البلديات في مناطق المحافظة، ورؤساء الأقسام المعنية في مجلس مدينة طرطوس.

وفي تصريح للصحفيين أشار الخطيب إلى أن ملف النظافة في بداية التحرير قد تم فصله عن ملف البلديات، إذ تولت مهمته شركة خاصة هي أي كمين. موضحاً أن سبب نقل الملف يعود لتوجيهات وزارة الإدارة المحلية بهذا الخصوص، لارتباط ملف النظافة الوثيق بالعمل البلدي والخدمي كونه من صلب عملهم، مبيناً أن البلديات ومجلس المدينة قد ساعد الشركة لمدة شهرين بعد استلامها بملف النظافة.

ولفت الخطيب إلى أن وضع الآليات قبل سقوط النظام المخلوع كان في حالة فنية سيئة، بل متهاك، موضحاً أنه في ظل تحسن أوضاع البلد التي تلمسها، سيكون من ضمن خطة الحكومة استقدام آليات جديدة، منوهاً بأن ملف النظافة سيكون خاصاً بكل بلدية خلال الفترة الحالية.

وبخصوص نقص عدد العمال ووجود كبار سن، وفئة معوقين وعجزة تم تعيينهم في عهد النظام البائد، أكد الخطيب أن ما سبق يندرج ضمن مشكلات الهيكل الإداري التي ورثناها من عهد النظام المخلوع، مبيناً أنه لا بد من إيجاد حل جذري لهذا الواقع الإداري المترهل، وبالنسبة لكبار السن وفئة المعوقين سيكون للشؤون الاجتماعية دورها لحل هذا الملف،



لافتاً إلى أنه يبلغ عدد عمال النظافة الإجمالي على مستوى المحافظة 1600 عامل، القادر على العمل منهم لا يتجاوز 800 عامل.

من جهته مدير فرع مؤسسة (أي كمين) أحمد إسماعيل حسين أفاد أنه بناء على توجيهات وزارة الإدارة المحلية تم نقل ملف النظافة من المؤسسة إلى البلديات، التي تمتلك الخبرة السابقة. لافتاً إلى أنهم لن يتوانوا عن تقديم خبراتهم، في حال تم طلب أي مساعدة، موضحاً أنه سيكون هناك تواصل دائم مع مسؤول الوحدات الإدارية في مدينة طرطوس بهذا

الخصوص.

وحول تعاون المجتمع الأهلي خلال فترة استلامهم قال: استطعنا خلال فترة استلامنا من الوصول الى نسبة جيدة من تفاعل المواطنين، وقد لمسنا التزامنا جيداً منهم، باستثناء فئة قليلة لم تلتزم، موضحاً أنهم قاموا بتوزيع العمل من خلال خطة عمل يومية، إذ قسمنا مدينة طرطوس إلى قطاعات، وكان هذا هو الروتين اليومي لعملنا، كما قمنا أيضاً بتشكيل فريق طوارئ عند حدوث أي مشكلة طارئة، وقد أثبتنا نجاحنا على مستوى المدينة، وكان هناك تنظيم في المدينة أكثر، منوهاً بأنهم كانوا يصدد إنشاء دوائر نظافة، لكن ذلك لم يتحقق بسبب تسليم ملف النظافة لمجلس مدينة طرطوس.

وذكر حسين أن واقع النظافة في قرى البلديات كان أقل جودة من مدينة طرطوس وباقي مناطق المحافظة، مشدداً على أنه حتى ينجح العمل لابد من تغيير العقلية السابقة التي كانت خلال فترة النظام المخلوع، إذ كشف عن حالات فساد كانت تحدث في عدد من بلديات قرى المحافظة، من خلال المبالغ التي كانت توزع على بلديات المحافظة، والتي يصل عددها إلى أكثر من تسعين بلدية، كمبالغ مالية للصيانة، إضافة للوقود للآليات، ولكن قسماً كبيراً منها كان يصرف بطرق ملتوية، أو هدر، أو بصفقات فساد معينة، ولهذا لم نصل إلى الخدمة المطلوبة. وتمنى حسين النجاح وتعاون الجميع بكل صدق وشفافية لنجعل بلدنا ومدينة طرطوس بشكل خاص نظيفة وبأبهى صورة.

مكب باب شرقي إلى خارج دمشق

• الثورة - ثورة زينية:

أخيراً تحقق ما انتظرته منطقة باب شرقي بدمشق طويلاً، بعد مطالبات تنوف عن 20 عاماً في ظل النظام المخلوع. نعم.. نقل مكب باب شرقي للنفايات إلى خارج العاصمة، لكنها لم تعلن عن الوجهة التي سيتم نقل المكب إليها.. هذا ما أعلنته محافظة دمشق اليوم عبر بيان على موقعها الرسمي.

وبحسب البيان.. فإن هذا القرار جاء استجابة لشكاوى الأهالي ومعاناتهم المستمرة جراء الروائح الكريهة، والمظهر غير اللائق نتيجة وجود المكب خلف عدد من المعالم الدينية والتراثية.

ويأتي هذا القرار- حسب بيان المحافظة، في إطار العمل على إعادة المظهر الحضاري اللائق لمناطق وأحياء العاصمة مع الالتزام بتوفير بيئة نظيفة وواضحة في أولوياتها صيانة المدينة القديمة من أي مظهر يسيء إلى طابعها التاريخي والثقافي.

ولفت البيان إلى أن عملية نقل المكب ستتم بإشراف المحافظة عبر مديرية النظافة من خلال تكثيف الجهود وفق برنامج عمل منظم يضمن إنجاز المهمة بسلاسة وكفاءة.



خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي

2 آب موعد مع الغاز الأذربيجاني والكهرباء عبر تركيا



الأساسية لتشغيل المضخات وأنظمة الري الحديثة، مع تزويد سوريا بالكهرباء، يمكن تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وهو ما سيسهم في تحسين إنتاج المحاصيل خاصة في المناطق ذات التربة الخصبة.

كذلك فيما يخص توسيع استخدام الآلات الزراعية: توفير الطاقة يمكن أن يدعم استخدام الآلات الزراعية المتطورة التي تعتمد على الكهرباء أو الغاز في عملياتها، مثل آلات الحصاد، المعامل الزراعية، وغيرها، مما يزيد من الإنتاجية ويقلل من الحاجة للعمل اليدوي.

وكل ما ذكر يسهم في زيادة الأمن الغذائي، عبر تحسن استدامة إنتاج المحاصيل ويعزز الأمن الغذائي في سوريا، ويقلل من الاعتماد على الاستيراد ويؤمن احتياجات السوق المحلية من المنتجات الزراعية الأساسية.

القطاع الخدمي

القطاع الخدمي في سوريا، بما في ذلك النقل، الصحة، والتعليم، يحتاج بشكل أساسي إلى استقرار الطاقة، تزويد سوريا بالكهرباء والغاز الطبيعي قد يسهم في تحسين جودة الحياة بشكل عام. وعليه من المؤكد سيسهم القرار في تحسين إمدادات الكهرباء للمنازل، عبر تزويد سوريا بـ 900 ميغاواط من الكهرباء سيساهم في تحسين إمدادات الكهرباء للمنازل، هذا يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على جودة حياة المواطنين، وسيتمكن من التمتع بكهرباء مستقرة أكثر، خصوصاً في فصل الصيف، وتزبد الحاجة إلى تكييف الهواء. وأيضاً تحسين الخدمات الطبية، فالمؤسسات الصحية في سوريا تحتاج إلى إمدادات ثابتة من الكهرباء لضمان تشغيل الأجهزة الطبية الحيوية، مع تحسن إمدادات الكهرباء، ستمكن المستشفيات من تقديم خدمات أفضل للمرضى، بما في ذلك توفير خدمات الطوارئ والرعاية المركزة.

الأمر ينطبق على تحسين قطاع التعليم، لأن المؤسسات

• الثورة - رولا عيسى:

تبدو الخطوات متسارعة نحو تعزيز التعاون الإقليمي، فقد أعلن وزير الطاقة التركي، ألب أرسلان بيرقدار، أن تركيا ستبدأ في تزويد سوريا بالغاز الطبيعي القادم من أذربيجان عبر ولاية كيليس التركية في الثاني من آب المقبل.

كما أكد الوزير أن سوريا ستلتقي نحو 900 ميغا واط من الكهرباء، ما يكفي لتلبية احتياجات نحو 1,6 مليون منزل.

هذه الخطوة تحمل معها العديد من الفوائد والفرص، بالإضافة إلى بعض التحديات التي قد تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية في سوريا، مثل القطاعات الصناعية، الزراعية، والخدمية.

القطاع الصناعي

تعتبر الطاقة أحد العوامل الأساسية التي تحدد قدرة القطاعات الصناعية على الإنتاج والتوسع، في ظل أزمة الطاقة التي تعيشها سوريا بعد سنوات من الحرب، ويمكن أن يكون تدفق الغاز الطبيعي والكهرباء من تركيا له تأثير إيجابي كبير على الصناعات السورية.

الأمر الآخر المهم هو خفض تكلفة الإنتاج، فالطاقة تعد من أهم مدخلات الإنتاج في الصناعة، مع توفر الغاز الطبيعي والكهرباء، ستمكن المصانع من تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المكلفة مثل الوقود السائل أو المولدات الكهربائية، وهذا من شأنه أن يساهم في خفض تكلفة الإنتاج بشكل كبير.

في مكان آخر يسهم القرار في زيادة القدرة الإنتاجية، وتحسن إمدادات الطاقة من الغاز الطبيعي والكهرباء سيسهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمصانع، مما يتيح لها تشغيل خطوط الإنتاج لفترات أطول وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى زيادة الإمدادات المحلية وتحفيز التصدير، خصوصاً في الصناعات الثقيلة مثل الإسمنت، الصلب، والبتروكيماويات.

كذلك دعم الابتكار والتوسع، من خلال توفر الطاقة بكميات كافية يسهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار في الصناعات التكنولوجية والصناعات الحديثة التي تتطلب طاقة مستمرة ومستقرة، مثل الصناعات الإلكترونية والتقنية.

القطاع الزراعي

القطاع الآخر في هذه المعادلة هو الزراعي حيث يعاني من تحديات عديدة أبرزها نقص المياه والطاقة، وتدفق الغاز الطبيعي والكهرباء من تركيا قد يساهم في دعم هذا القطاع بشكل مباشر وغير مباشر، وتحسين الري الزراعي فتوفر الكهرباء أحد العوامل

التعليمية تحتاج أيضاً إلى استقرار الطاقة لتشغيل الأنظمة التعليمية الإلكترونية والمرافق المختلفة، فتوفير الكهرباء يساعد في تحسين جودة التعليم عن بُعد واستخدام

الأرقام والاحتمالات

وفقاً لتصريحات وزير الطاقة التركي، فإن سوريا ستلتقي نحو 900 ميغاواط من الكهرباء، ما يغطي احتياجات نحو 1,6 مليون منزل، بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن الإمدادات ستسهم في تزويد العديد من المصانع بالطاقة اللازمة، إذا تم استغلال هذه الإمدادات بشكل فعال، فإنها يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة قد تصل إلى 20-30 بالمائة في بعض القطاعات، وتحسين الإنتاج الزراعي بنسبة قد تتراوح بين 15-25 بالمائة، خاصة في المناطق التي تعتمد على الري الكهربائي، وتحسين مستوى الخدمة في قطاعات الصحة والتعليم بنسبة قد تصل إلى 10-15 بالمائة.

تزويد سوريا بالغاز الطبيعي والكهرباء من تركيا يمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجهها سوريا في تنفيذ هذا المشروع، إلا أن الفوائد التي سيجنيها القطاع الصناعي، الزراعي، والخدمي ستكون كبيرة. وإذا تم استغلال هذه الإمدادات بشكل جيد، فإنها قد تساهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات.

خبير اقتصادي لـ «الثورة»: سينتج 1300 ميغا واط كبداية للتعافي

• الثورة - رسام محمد:

خلال اليومين القادمين سيصل الغاز الأذربيجاني إلى سوريا، وذلك بعد اكتمال التحضيرات الفنية اللازمة لتشغيل خط الأنابيب الممتد من مدينة كيليس التركية إلى شمال سوريا، وهو أهم حدث من شأنه أن ينعكس تطوراً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور المهندس حسن الدروبي في تصريح خاص لـ «الثورة»: إن تزويد محطاتنا بـ 1,200 مليار متر مكعب من الغاز بعد توقيع اتفاقية في الفترة الماضية بين شركة النفط الوطنية الأذربيجانية ووزارة الطاقة السورية، وهذا سيؤدي إلى رفع قدرات محطات توليد الكهرباء، وإذا ما قسمنا هذه الكمية على 365 يوم أي بمعدل 3 ملايين متر مكعب في اليوم الواحد، علماً أن الحاجة الفعلية هي 18 مليون متر مكعب من الغاز.

وأضاف: على الرغم من أنها ليست حلاً نهائياً، إلا أنه سينتج ما بين 1200 و1300 ميغاواط من الكهرباء، وهذا سيزيد عدد ساعات التغذية الكهربائية في البلاد، ويؤدي إلى بداية التعافي في البنية التحتية المدمرة والاستثمار في مجالات الطاقة، ومن المهم أن نشير إلى أنه وبحسب الأخبار المتداولة فإن تخصيص هذه الكمية لمحطات توليد الكهرباء سيكون لمحافظة حلب وحمص.

وهنا نؤكد على أهمية حلب كونها عاصمة الإنتاج ومحركه بعدما عانت من شلل وتوقفت الصناعة فيها منذ نحو 14 عاماً، وإلى الآن وهي حجر الأساس في تحريك عجلة الصناعة.

وحسب المؤشرات وحسب توقعات الخبير، إن هذه الكمية ستزيد ساعات التغذية الكهربائية، بما يوازي هذه الكمية ويحقق قبولا، ولكن ما يأمله المواطن هو تحسن أكبر وهذا سيكون أمراً واقعاً يحتاج فقط إلى بعض الوقت.



المصارف المشتركة بين الإيجابية والسلبية

د. حسن حزوري لـ «الثورة»: نجاحها يتوقف على قدرة التكيف والتطوير

• الثورة - ميساء العلي:

بعد الحديث عن تأسيس بنك مشترك جديد بين المصرف المركزي السعودي والمصرف المركزي السوري من أجل إدارة حركة أموال المستثمرين السعوديين، وبما يتعلق بالاستيراد والتصدير كون ذلك بات ضرورة لحجم الاستثمارات السعودية التي تتجاوز مليارات الدولارات، يأتي الحديث عن تأسيس مصارف مشتركة بين سوريا وبعض الدول الصديقة.

والسؤال ما هي إيجابيات المصارف المشتركة السورية العربية - والسورية الأجنبية؟

إيجابيات

يجيب عن هذا السؤال أستاذ الاقتصاد في جامعة حلب الدكتور حسن حزوري في حديث خاص لصحيفة الثورة: إن من إيجابيات المصارف المشتركة نقل الخبرات والتكنولوجيا المالية، إذ إن دخول شركاء عرب أو أجانب يساهم بنقل المعرفة وأحدث الأساليب في الإدارة، والتقنيات المصرفية الحديثة (الرقمنة، إدارة المخاطر، خدمات الزبائن...)، إضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فالشركات المصرفية تساهم في إدخال العملة الصعبة إلى سوريا، وتساعد في تمويل مشاريع التنمية، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار. ومن الإيجابيات، يضيف حزوري: تعزيز التنافسية في السوق المصرفية وأن وجود هذه المصارف يفرض على المصارف الحكومية تحسين خدماتها وأساليب عملها لمواكبة السوق، إضافة إلى توسيع الخدمات المصرفية، فالمصارف المشتركة، غالباً ما تقدم منتجات حديثة مثل التمويل العقاري، البطاقات المصرفية، الخدمات الإلكترونية، والتي كانت أقل انتشاراً في المصارف الحكومية.

وحول الانعكاسات على المصارف الحكومية السورية، فهي تظهر من خلال التحفيز على التطوير والإصلاح، وأن وجود منافس مشترك يدفع المصارف الحكومية إلى إعادة النظر في أنظمتها وتطوير البنية التحتية والخدمات، إضافة إلى إمكانية التعاون والتكامل، فيمكن أن تنشأ شراكات بين المصارف الحكومية والمشاركة في مجالات التمويل أو الخدمات.

سلبات

وفيما يتعلق بالسلبات لإنشاء مصارف مشتركة يقول الدكتور حسن حزوري: يظهر ذلك من خلال تراجع الحصة السوقية للمصارف الحكومية إذا لم تقم المصارف الحكومية بإصلاح جذري، قد تخسر شريحة كبيرة من العملاء لمصلحة المصارف المشتركة، إضافة إلى الفوراق في الكفاءة الإدارية، إذ إن المصارف الحكومية تعاني أحياناً من البيروقراطية، مقارنة بإدارة مرنة وسريعة للمصارف المشتركة مع احتمال تركيز الاستثمارات في المصارف الخاصة أو المشتركة، فقد يُفضل المستثمرون التعامل مع مصارف مرنة وحديثة، ما يؤثر على دور المصارف الحكومية في تمويل المشاريع التنموية.



حزوري- زيادة الحاجة لتنسيق السياسات، فعلى المصرف المركزي تطوير أدوات رقابية وتشريعية تضمن أن المصارف المشتركة تنسجم مع الإطار العام للسياسة النقدية ولا تعمل خارجها، فمثلاً ضبط الإقراض بالعملات الأجنبية، تنظيم حركة رؤوس الأموال، الالتزام بنسبة الاحتياطي الإلزامي.

سعر الصرف والسيولة

كما أن هناك أثراً على سعر الصرف والسيولة الأجنبية، ودخول المصارف المشتركة قد يجذب العملة الصعبة، ما يساعد المركزي على دعم سعر الصرف واستقرار الليرة السورية، ولكن بالمقابل، قد يُضعف قدرة المركزي على التحكم التام بالطلب والعرض على الدولار في حال لم تكن هناك رقابة صارمة على التحويلات الخارجية. وحول علاقة المصارف المشتركة مع مصرف سوريا المركزي تتحدد من خلال الرقابة والإشراف فجميع المصارف العاملة في سوريا، سواء حكومية أو خاصة أو مشتركة، يجب أن تخضع لإشراف المصرف المركزي حيث أن الأخير يصدر التعليمات الخاصة بنسبة السيولة، الاحتياطي الإلزامي، قواعد الإقراض، السقوف الائتمانية. كما أن هناك علاقة تنظيمية فالمصارف المشتركة تُعامل كمصارف خاصة ولكن تخضع لقوانين التمويل والنقد السورية فالمركز يراقب سلامة تعاملها مع النقد الأجنبي، ويضبط حركتها داخل النظام المالي الرسمي.

التحدي في الرقابة الفعالة هو عنصر هام- كما يقول حزوري- فقد يكون لدى بعض المصارف المشتركة شبكات خارجية أو شركاء خارجيين، ما يزيد من تعقيد الرقابة، وأن المركزي بحاجة لتطوير أنظمة مراقبة فنية ومعلوماتية لضمان الشفافية وتفادي غسل الأموال أو التلاعب بالسيولة.

بأسلوب إدارة وموارد مختلفة عن المصارف الحكومية.

ولذلك فإن تأثير المصارف المشتركة على السياسة النقدية، يتمثل بالتأثير على عرض النقود والكتلة النقدية فالمصارف المشتركة قد تزيد من حجم القروض والاستثمارات في السوق، وبالتالي ترفع حجم الكتلة النقدية المتداولة، وهذا قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية إذا لم يكن هناك ضبط جيد من المصرف المركزي إضافة إلى صعوبة التحكم الكامل من قبل المصرف المركزي، فكلما زاد عدد الفاعلين غير الحكوميين (وخاصة بأجندات خارجية أو استراتيجيات مستقلة)، تقل قدرة المركزي على التحكم الكامل بالأدوات النقدية، على حد قول الأستاذ الجامعي.

ليطرح مثلاً مفاده: إذا المصارف المشتركة تقدم أسعاراً فائدة مختلفة عن توجهات المركزي، قد تؤثر على فعالية السياسة النقدية، ومن التأثيرات الأخرى- بحسب

خلاصة الكلام- بحسب حزوري- فإن إنشاء مصارف مشتركة بين سوريا والدول العربية أو الأجنبية هو خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز الانفتاح المالي، ونقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات.. ولكن نجاح هذه الخطوة يتوقف على قدرة المصارف الحكومية على التكيف، والتطوير، والانفتاح على الشراكة بدلاً من المنافسة فقط، إذا تم استغلال هذه الفرصة بشكل ذكي، ستكون عامل تحفيز للإصلاح المالي والمصرفي داخل سوريا.

تأثير السياسة النقدية

ورداً عن سؤالنا حول تأثير السياسة النقدية على المصارف المشتركة يجيب: إن السياسة النقدية هي أدوات المصرف المركزي (مصرف سوريا المركزي) للتحكم بالكتلة النقدية، سعر الصرف، التضخم، أسعار الفائدة، في حين أن المصارف المشتركة هي مصارف يملكها مستثمرون سوريون وشركاء عرب أو أجانب، وتخضع للقوانين السورية ولكن



د. زكريا الزلق: توسيع وتحديث المطارات ركيزة أساسية لأي رؤية تنموية طموحة



الصيانة، ومراقبي الحركة الجوية، وموظفي الأمن، ومقدمي الخدمات الأرضية، والعاملين في قطاع التجزئة والمطاعم داخل المطارات، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الوظائف غير المباشرة في الفنادق وشركات النقل والخدمات اللوجستية التي تعتمد على حركة المطار.

رؤية تنموية طموحة

وختتم الدكتور الزلق: إن الاستثمار في توسيع وتحديث المطارات، يعني توفير المزيد من هذه الوظائف ودعم الأسر وتعزيز الاقتصادات المحلية والوطنية، ما يجعلها ركيزة أساسية لأي رؤية تنموية طموحة.



توفير فرص عمل جديدة وينقل التكنولوجيا ويساهم في تنوع الاقتصاد.

فرص العمل

إلى جانب دورها المحوري في تسهيل حركة التجارة والسياحة، بين د. الزلق أن هذه الصناعة تعتبر مصدراً ضخماً لفرص العمل، فمنذ اللحظة التي يغادر فيها المسافر منزله وحتى وصوله إلى وجهته، يعمل آلاف الأشخاص خلف الكواليس لضمان تجربة سلسة وآمنة، تشمل هذه الوظائف الطيارين والمضيفين، ومهندسي الطيران وفنيي

اليوم حيث السرعة والكفاءة هما مفتاح النجاح، تصبح المطارات الفعالة بوابة للدخول إلى الأسواق العالمية، مشيراً إلى أهميتها في نقل البضائع والأشخاص بسرعة وأمان، وذلك عبر تفعيل دور الشركات، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار.

جذب الاستثمارات الأجنبية

تلعب المطارات دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية- وفق د. الزلق- فالمستثمرون يبحثون دائماً عن مواقع تتمتع باتصال عالمي ممتاز، ما يؤدي إلى

الثورة - مها يوسف:

ليست المطارات والملاحة الجوية مجرد بنى تحتية، بل هي عصب الحياة العصرية التي تضخ النمو والازدهار في شرايين الاقتصاد العالمي.. فمنذ فجر الطيران تطورت هذه الصناعة بوتيرة مذهلة متحولة من مجرد وسيلة نقل محدودة إلى محرك رئيسي للتجارة والسياحة والتواصل الثقافي، ولها أهميتها في ربط القارات والشعوب، ما يسهل حركة الأفراد والبضائع بسرعة وكفاءة لم يسبق لها مثيل.

تنافس وعائد اقتصادي

عن تحديث رؤية واستراتيجية الطيران المدني السوري، أوضح الدكتور زكريا الزلق- نائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة حمص، وخبير دولي بـ (IIASA) في فيينا، أن تطوير المطارات والملاحة الجوية يعد استثماراً استراتيجياً ذا عائد مرتفع، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، وإنما على المستوى الاجتماعي أيضاً، فالمطارات الحديثة المجهزة بأحدث التقنيات وأنظمة الملاحة الجوية المتطورة، تزيد من القدرة التنافسية للدول وتجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أنها تعمل كمراكز لوجستية حيوية، تدعم سلاسل الإمداد العالمية وتمكن الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي

د. الزلق لفت لصحيفة الثورة إلى أن دور المطارات الحديثة والمجهزة في زيادة القدرة التنافسية للدول أمر بالغ الأهمية، ففي عالم

أسواق درعا تشهد ارتفاعاً ملحوظاً بأسعار المنتجات الزراعية والفروج



الثورة - جهاد الزعبي:

تشهد أسواق محافظة درعا ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار بعض المنتجات الزراعية والفروج والفواكه، وذلك بعد قرار الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية بوقف استيراد بعض تلك المنتجات. وخلال جولة لـ«الثورة» في بعض أسواق بلدات ومدن المحافظة، أكد لنا المواطن محمد العواد من طفس أن أسعار البيض ارتفعت من 25 ألف ليرة إلى 30 ألفاً، وأسعار لحم الفروج بدأت ترتفع بشكل متتال، فبعد أن وصل سعر كيلو الفروج إلى 18 ألف ليرة، قفز إلى ما فوق 23 ألفاً، والسعر قابل للزيادة في كل ساعة، فيما بدأت أسعار الفواكه المستوردة مثل الموز وغيره بالارتفاع، إذ ارتفع سعر مبيع الموز من عشرة آلاف ليرة للكيلو إلى 15 ألفاً قابلة للزيادة.

وأشار أحمد المسالمة من مدينة درعا، إلى أن التجار عندما سمعوا بقرار وقف استيراد بعض المنتجات الزراعية والحيوانية، رفعوا أسعارهم بشكل ملحوظ، وذلك لتحقيق المزيد من الربح في ظل ضعف الرقابة التموينية وتحرير الأسعار الذي جعل المواطن لقمة سائغة لدى التجار الذين لا يهمهم سوى تحقيق المزيد من الأرباح، إذ قفزت الأسعار بشكل سريع وبأرقام متسارعة في كل ساعة بعد قرار الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية بوقف استيراد بعض المنتجات الزراعية والفروج، علماً أن اللحوم متوفرة في الأسواق بشكل كبير، ولكن لعبة التجار أدت إلى رفع أسعارها بشكل ملحوظ، متوقعاً أن نشهد في الأيام القادمة ارتفاعاً متدرجاً بأسعار اللحوم والمنتجات الحيوانية والموز والتفاح والفواكه المستوردة من جراء ذلك القرار.

الحلقة الوسيطة، وهي تجار الجملة وباعة المفرق، هم الرابحون من هذا الأمر، والخاسرون هم شريحة المنتجين والمستهلكين، مطالبة بتدخل التموين وفرض رقابة صارمة على التجار والباعة، وتحديد هامش ربح معين لكل سلعة حسب صنفها، وتسيير دوريات في الأرياف لضبط المخالفات والتجاوزات والتأكد من سلامة الأغذية، وخاصة اللحوم المجمدة ومراقبة مسالخ الذبائح.

وبينت المواطنة عبير حسيّن أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والفروج، سيكون له الأثر الكبير على صحة المواطن، وخاصة شريحة الموظفين الذين يتقاضون رواتب لا تكفيهم عشرة أيام من الشهر في ظل ارتفاع أسعار السلع، وخاصة التي شملها قرار هيئة المعابر البرية والبحرية بوقف استيرادها لدعم المنتجات الوطنية، مؤكدة أن هذا القرار يصب في مصلحة دعم العملية الإنتاجية الوطنية وتحسين ظروف المنتجين، ولكن

تنفيذ مذكرات التفاهم الكهربائية حجر أساس في الانتعاش الاقتصادي

• الثورة - رسام محمد:

نقص الطاقة هو التحدي الأكبر الذي يواجه الصناعة السورية، وبالتالي فإن الحراك الاقتصادي مرهون بحجم توفرها بالدرجة الأولى، لذلك فإن مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مؤخراً ستؤدي إلى تحسن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره متوقفاً على الفترة التي تصبح فيها موضع التنفيذ. وضمن هذا الإطار يقول الخبير الاقتصادي يحيى السيد عمر في تصريح لـ "الثورة": إن مذكرة التفاهم الاستراتيجية التي تم توقيعها بين سوريا والسعودية لها عدة أبعاد، اقتصادية وسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي تُعدّ الطاقة حجر الأساس في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في سوريا، خاصة أن نقص حوامل الطاقة يُعدّ التحدي الأكبر الذي تواجهه الصناعة السورية، وأي مشاريع تتعلق بإعادة الإعمار أو تحسين الواقع الاقتصادي لا يمكن أن تنجح من دون توفير تام للطاقة بما يشمل الوقود والكهرباء.

وأشار إلى أن الاتفاق يشمل مجالات متعددة: مثل الربط الكهربائي، الطاقة المتجددة، وتطوير الصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى برامج لتأهيل الكوادر وتحديث المنظومات الإدارية، وهذه الخطوة تُعزّز فرص توفير الكهرباء بصورة أكثر موثوقية،



وتدعم قدرة المؤسسات السورية على رفع كفاءة الأداء الخدمي على امتداد الجغرافيا السورية. وأضاف: إنها على المستوى السياسي تُعدّ تكريساً للتقارب السوري السعودي، وتعزيزاً لرغبة الحكومة السعودية في تقديم الدعم للحكومة السورية، لذلك يمكن البناء عليها والقول بأنها خطوة أولية باتجاه تكامل اقتصادي وتعاون سياسي قد يشهد تطوراً في المراحل القادمة.

بيئة استثمارية مستقرة

وأوضح السيد عمر أن بناء شراكات عربية يعد انطلاقة فعلية نحو بناء بيئة استثمارية مستقرة، وتشجّع رؤوس الأموال على العودة تدريجياً إلى السوق السورية، سواء عبر الإنتاج الصناعي المباشر أم من خلال مشروعات الطاقة الداعمة له، ما يزيد من فرص التشغيل المحلي، ويُعزّز الاستقرار المجتمعي. وأكد على أن توقيع مثل هذه الاتفاقيات يُترجم إلى خطوات ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية، ويدل على وعي مؤسسات الدولة بأهمية تهيئة البنية الإدارية والفنية القادرة على احتضان التحول، من خلال تحسين الخدمة العامة وضمان استقرار مستدام في منظومة الكهرباء.

ونوه بأن هذا ما يعكس الاهتمام العربي والإقليمي والدولي بالبيئة الاستثمارية في سوريا، خاصة أنها مقبلة على إعادة إعمار، ومشاريع بعشرات مليارات الدولارات، لذلك أي اتفاقيات مماثلة تُحقّق مصلحة الدولة السورية، وتضمن للدول الأخرى فرصة استثمارية، وحضوراً اقتصادياً في منطقة استراتيجية في الشرق الأوسط، ولاسيما أن هناك مشاريع مماثلة لمشاريع استثمار في مجال الطاقة مع شركات قطرية وتركية وأميركية، كما توجد مشاريع في مجال تطوير الموانئ مع شركات عربية وغربية، مما يُعزّز الاتجاه الدولي للتنافس على فرص الاستثمار في سوريا.

إلغاء الموافقة الأمنية وتخفيض القيم الرأجعة

«المالية»: حزمة من التسهيلات العقارية

• الثورة - جاك وهبه:

بالنظر إلى أهمية تسهيل الإجراءات العقارية وتخفيف الأعباء الإدارية عن المواطنين، أصدرت وزارة المالية تعميماً جديداً يُعنى بمنح براءة الذمة المالية المرتبطة بمعاملات البيوع العقارية، وذلك استناداً إلى أحكام قانون ضريبة البيوع العقارية رقم 15 لعام 2021، وبالتنسيق مع وزارتي الداخلية والإدارة المحلية والمديرية العامة للمصالح العقارية. ويأتي هذا التعميم في سياق توجه إصلاحي واضح، يهدف إلى تيسير إنجاز المعاملات العقارية وضمان مرونة أكبر في تطبيق القانون، تمهيداً للانتقال إلى التشريع الجديد المنتظر لضريبة البيوع العقارية في سوريا.

وبحسب التعميم، فإن منح براءة الذمة المالية سيبدأ في جميع مديريات المالية بالمحافظات اعتباراً من يوم الأحد 3 آب 2025، ويلزم طرفاً عقد البيع، أو أحدهما على الأقل، بإبراز العقد الرضائي المتفق عليه، على أن يتضمن الثمن الحقيقي للعقار، وتُسوّف رسوم الطابع المالي بناءً على هذا العقد.

التعميم ألغى شرط تقديم إشعار تسديد 50 بالمئة من القيمة الرأجعة في أحد المصارف السورية عند توثيق عقود البيع، وهو الشرط الذي كان يفرض أعباء إضافية على المتعاملين، وفي الوقت نفسه، شجعت وزارة المالية المشترين أو وكلاءهم القانونيين على إيداع حصيلة البيع في أحد المصارف حماية لحقوقهم، مع التأكيد على أن المبالغ المودعة يمكن سحبها بالكامل عند الحاجة، وذلك وفق تعليمات مصرف سوريا المركزي.

أما في ما يتعلق بكيفية احتساب ضريبة البيوع العقارية، فقد أوضح التعميم أن القيمة الرأجعة المعتمدة سابقاً في مديريات المالية ستُستخدم كأساس للتقييم، ولكن مع تخفيض هذه القيمة بنسبة 30 بالمئة بالنسبة للعقارات السكنية، أما في المناطق التي لم تُحدد فيها



بعد قيم رأجعة، فسُتُعتمد القيمة المبينة في العقد كمرجع أساسي لاحتساب الضريبة.

واختتم التعميم بإلغاء العمل بالموافقة الأمنية كشرط أساسي للحصول على براءة الذمة المالية، وهو ما اعتُبر تطوراً مهماً في مسار تسهيل الإجراءات، وسيتم استبدال هذا الشرط بإصدار وثيقة "لا مانع من إتمام المعاملة العقارية"، تُمنح مباشرة إلى جانب براءة الذمة وتكون صالحة لمدة ثلاثة أشهر.

هذا التعميم يعكس توجه وزارة المالية نحو إحداث نقلة نوعية في آلية العمل المالي والإداري، عبر تخفيف الأعباء الإجرائية وتسريع وتيرة المعاملات العقارية، مع الحفاظ على حقوق الأطراف وضمان الشفافية في توثيق العقود.

مربحة ولكن..!

تربية دودة الحرير تحتضر.. فكيف نحييها؟

• الثورة - سنان سوادي:

بدأت حكايتي مع تربية دودة الحرير عام 2017 بعد أن اتبعت دورة تدريبية في مديرية الزراعة باللادقية. ويضيف المربي فاطر معروف من قرية القنجرة في حديثه لصحيفة الثورة: قُدمت لي خلالها الوعود بالدعم والمتابعة، لكن الأمور كانت تزداد سوءاً عاماً بعد عام، فعُلب البيوض التي كانت توزع علينا مجاناً بيعت لنا العام الماضي بـ300 ألف ليرة، وفي الصور الثاني مات منها أكثر من 90 بالمئة، وهذا العام توقف توزيع البيوض. ويبيّن أن كل علب بيوض تحتوي على 18 - 20 ألف يرقة تنتج 30 - 35 كغ من الشرائق، لكن علب البيوض التي كانت تعطى من قبل مديرية الزراعة لم تنتج سوى 15 كغ، مضيفاً: لم نتمكن من بيع سوى كمية قليلة من الإنتاج، لذلك تركنا التربية وهجرنا المهنة.

ثلاثة مربين فقط

خبيرة تربية دودة القز باللادقية، وصاحبة نادي تربية القز الإلكتروني سحر حميشة، أوضحت أن عدد المربين في اللادقية هذا العام لم يتجاوز الثلاثة، والإنتاج العشرة كغ، وتراجعت المهنة بعد إغلاق معمل الحرير في الدريكيش، وذلك لانعدام التصريف. وبيّنت أن تربية دودة الحرير تمر بمراحل متعددة مترابطة، ووجود ضعف في مرحلة ما، يصيب بقية المراحل بالضعف، فمثلاً حالياً لا يوجد في اللادقية من يعمل كحلّال للشرانق (تحويل الشرائق إلى خيط). لافتة إلى وجود صعوبات وعوائق كثيرة، أهمها انعدام التصريف تقريباً، وعدم توفر معدات التربية الحديثة، وقلة تواجد شجر التوت، لذلك يجب تشجيع المزارعين على زراعة التوت البلدي أو الياباني أو الصيني، ودعم المربين بمعدات التربية الحديثة كمعدات التشرنق، وإقامة ورشات تدريب مع المتابعة فيما بعد، وتصريف الإنتاج بسعر مناسب ليكون لهذه المهنة مردود اقتصادي يشجع المزارع على العمل بها، فالنهوض بالمهنة يقع على عاتق الدولة عموماً لا على الأفراد.

الباحث في هذا المجال، صفوان داؤد أكد أن صناعة الحرير تأثرت بجملة معقدة من الأسباب السياسية والاقتصادية والمناخية، عانى خلالها العاملون ظروفًا قاسية، فتربية دودة الحرير حجر الأساس في هذه الصناعة، وهي من المهن التراثية التقليدية التي تكاد تختفي من الساحل السوري، وذلك نتيجة عوامل، أهمها تراجع أعداد أشجار التوت المروية، وقلة انتشار أحراش التوت البعلية نتيجة التغير المناخي وسوء السياسات الزراعية الحكومية. كما تعاني المهنة من نقص الأدوات الحديثة بالتربية، ونادرة مهنة الحلّال (الشخص الذي يقوم بتحويل شرائق القز بأداة تقليدية تسمى الدولاب إلى خيط حرير)، إذ كان يوجد في ريف اللادقية أكثر من عشرين حلّالاً، والآن واحد فقط واحد.

مشروع متوقف..!

صحيفة الثورة، تواصلت مع مديرية الزراعة باللادقية من خلال المكتب الصحفي للوقوف على واقع تربية دودة الحرير (القز) والدعم الذي يقدم للمربين من مستلزمات إنتاج وتسويق وغيرها، فكان الرد بأن "مشروع دودة الحرير متوقف حالياً لعدم توفر البيوض". يحتاج إلى جهة راعية من جهته، أوضح نقيب المهندسين الزراعيين في اللادقية المهندس ثابت علي، أن النهوض بهذه المهنة يحتاج إلى جهة راعية تقوم بتأمين مستلزمات الإنتاج كافة، ولدينا كل مقومات النجاح، والعملية متكاملة بدءاً من التربية وتأمين مستلزماتها الحديثة، وتدريب المربين على استخدامها وصولاً إلى تصريف الإنتاج بأسعار مربحة للمربين والاهتمام بقطاع صناعة النسيج، لافتاً إلى أن سوريا من الدول العريقة في إنتاج وصناعة الحرير.

بدوره، أشار اختصاصي الحشرات الاقتصادية في كلية الزراعة بجامعة اللادقية الدكتور خليل ميكس إلى أن سوريا عرفت تربية دودة الحرير وصناعة الحرير منذ القرن الأول الميلادي، وبلغ عدد الأنوال اليدوية



والثاني صناعي: يشمل حل شرائق الحرير وإنتاج الخيوط وصباغتها وإعدادها لصناعة المنسوجات المختلفة. وحتى الآن لا يوجد تفريق بين الجانبين، وقد تخلت الدولة عن دعم تربية دودة الحرير وإنتاج الحرير الخام منذ عام 1980، ولا يوجد حالياً أي جهة مسؤولة عن إنتاج الحرير وصناعاته وتسويقه.

تواجه تربية دودة الحرير مجموعة من المعوقات، أهمها - حسب د. ميكس - قلة أو عدم توفر الحيازات الزراعية الكبيرة للمربين، وقلة أو عدم توفر أصناف التوت ذات النوعية المميزة والجيدة، ولم تلق هذه الشجرة الاهتمام الكافي على المستوى الرسمي، إضافة إلى عدم توفر أجهزة وأدوات التربية الحديثة، ما يؤدي إلى إنتاج شرائق حرير ذات مواصفات سيئة ومردود ضعيف.

يضاف إلى المعوقات عدم توفر أماكن التربية الحديثة (غرف - مبان - عناير)، وقلة خبرة المربين بطرق التربية الحديثة، وارتفاع أسعار علب بيوض دودة الحرير، بسبب استيرادها من الخارج، وعدم وجود جهة مسؤولة عن تمويل المربين وتقديم الدعم لهم، وعدم وجود تصريف للمنتج، بسبب ابتعاد المستثمرين عن العمل في مجال إنتاج وتصنيع المنتجات الحريرية، ودخول خيوط الحرير الصناعية ومنافستها لخيوط الحرير الطبيعي.

مقترحات

يرى د. ميكس أن عملية تربية دودة الحرير مربحة على جميع المستويات، لذلك لابد من وضع خطة تشرف عليها وزارة الزراعة، تبدأ من التوسع في زراعة أشجار التوت، وإنشاء مراكز متعددة لتفقيس البيض وتوزيعه على المربين، وتقديم قروض مالية ومساعدات عينية وخبرات فنية للأسرة الريفية والأشخاص المستثمرين، وإقامة دورات تدريبية لشرح الأساليب الحديثة بالتربية والتي ترفع إنتاج كمية علب بيوض الواحدة من الشرائق إلى 40 كغ، وأن تعمل وزارة الصناعة على تنشيط صناعة المنتجات الحريرية، وتأمين المستلزمات الضرورية لها، إقامة مشاريع متوسطة وكبيرة وطرحها على المستثمرين المحليين، دعوة الشركات الأجنبية الكبيرة للاستثمار في هذا المجال.

في القرن التاسع عشر في دمشق ثلاثة آلاف، وفي حلب ستة آلاف، وعدد العاملين في نسيج الحرير نحو 20 ألفاً في دمشق و30 ألفاً في حلب. ونوه بأن التربية مجدية من الناحية الاقتصادية، وتحتاج رأس مال قليل، ودورة المال أقل من شهرين، وتصل جدواها على مستوى الأسرة إلى 114 بالمئة، وعلى مستوى المشروع المتوسط لـ 29,4 بالمئة وعلى مستوى المشروع الكبير 43 بالمئة، وتشكل المرأة نحو 90 بالمئة من قوة العاملين.

تقليدية

وأضاف: لا تزال طرق تربية دودة الحرير تقليدية، وتمارس من المزارعين كنشاط ثانوي على هامش المزرعة، وتراجع عاماً بعد عام من حيث إنتاج الشرائق، فبعد أن كان الإنتاج 360 طناً عام 1970، انخفض إلى 42 طناً عام 1999. وأوضح أن لتربية دودة الحرير جانبين. الأول زراعي: يبدأ من زراعة التوت وإنتاج البيوض وتربية ديدان الحرير، وينتهي بقطف شرائق الحرير وإعدادها لإنتاج الحرير الخام.



أتمتة مادة الرياضيات.. هل لاقت ارتياحاً وقبولاً لدى الطلاب والمدرسين؟



• الثورة - زهور رمضان:

نعلم جميعاً أن وزارة التربية والتعليم لجأت هذا العام، ولأول مرة، إلى استخدام نظام الأتمتة في امتحان الشهادة الثانوية، بعدما قامت بتطبيقه بشكل خجول العام الفائت ضمن امتحان الفصل الأول لمادتين فقط بقرار من وزير التربية السابق، لتقوم لاحقاً بإلغائه وتأجيل تطبيقه للعام الحالي بقرار من رئاسة مجلس الوزراء.

ومن المؤكد أن الوزارة لم تقم باعتماد نظام الأتمتة للصغوف الانتقالية، ولو بشكل تدريجي خلال السنوات الماضية، فيما تم اعتماده بشكل رسمي في امتحانات هذا العام من دون استعداد مسبق ومناسب ربما لهذه التجربة من قبل معظم الطلاب أو حتى المدرسين.

الرياضيات ربع المنهاج

وقد تجلت مشكلة الأتمتة بشكل رئيسي في المواد العلمية، وخاصة بمادة الرياضيات التي تعتبر المادة الأهم في منهاج الشهادة الثانوية، لأنها تشكل علاماتها ربع المنهاج بـ 600 علامة من أصل المجموع العام، وهي تقرر فعلياً رغبة الطالب الجامعية، وخصوصاً لمن يطمح بكليات الهندسة أو الطب أو العلوم التطبيقية.

2500 مسألة وتمارين

وتشمل مادة الرياضيات أبحاثاً هامة كالماترياليات والتوابع والأشعة بالإضافة للأعداد العقدية والتحليل التوافقي والاحتمالات، كما أنه يقسم منهاج الرياضيات إلى كتابين يشملان الأبحاث سابقة الذكر متضمنة أكثر من 2500 مسألة وتمارين، ما يشكل عائقاً أمام الطالب الذي لا يتمكن من حلها جميعاً، سواء في المنزل أم المدرسة، ربما لعدم توفر الإمكانيات المادية لاستقدام مدرس خصوصي لحلها في ظل عدم استطاعة مدرس المادة من حلها خلال أثناء العام الدراسي، في حال أتاح له التلاميذ إمكانية الشرح خلال العام.

ازدواجية في الخطط

لقد تميز هذا العام الدراسي بكونه مزيجاً من خطط وزارت التربية والتعليم، إذ سعت الوزارة السابقة لاعتماد نظام الأتمتة كأسلوب امتحاني جديد على مدار العام من دون أي تأهيل للطلاب لهذا الأمر، فيما استمرت وزارة التربية الجديدة على خطا الوزارة السابقة في اعتماد نظام الأتمتة الذي أثار كثيراً من الجدل إضافة لموجة عارمة من التساؤلات، إذ انقسم العديد من الطلاب والمدرسين بين مؤيد ومعارض، ومتحمس للفكرة أو معارض عنها، فيما لاقت استحساناً من قبل بعض المدرسين لأنها تلقي عن كاهلهم عبء تصحيح الأوراق الامتحانية وتختصر الوقت والجهد.

اليوم وبعد انتهاء الطلاب من تقديم مادة الرياضيات يتبادر إلى أذهاننا سؤال هل أعطت هذه التجربة ثمارها وتناجها؟ إذ يبقى السؤال المثير هل تقديم الطلاب لمادة الرياضيات وفق نظام الأتمتة أفضل من تقديمها وفق النظام التحريري السابق؟ وما هي أهم نقاط الخلل في تطبيق هذا النظام المؤتمتة بإيجاباته وسلبياته؟ خاصة بعد ورود 30 سؤالاً في ورقة الامتحان لكل سؤال 20 علامة، الأمر الذي شكّل ضربة للطلاب الذي لم يستطيع

نموذج مختلف ومفاجئ

وبناء على ما تقدم يوضح اختصاصي مادة الرياضيات الأستاذ أحمد عباس في تصريح لصحيفة الثورة أن الأسئلة كانت مقبولة وغير صعبة، أي أنها تناسب المستوى الوسط والجيد، لكن عددها قليل مقارنة بالنماذج الاسترشادية المطروحة، منوها بأن كل خطأ يشطب يذهب، 20 علامة من علامات المادة، معتبراً أنه أمر كارثي وخاصة بالنسبة للطلاب الذي يطمح بالحصول على العلامة التامة، وأضاف العباس: إن نظام الأتمتة كتجربة غير مقبولة بالنسبة للرياضيات تحديداً، وهي فاشلة حسب تعبيره، خاصة مع هذا المنهاج، معلاً ذلك بضخامة المنهاج وكثافته ومحتوياته لآلاف التمارين، فيما ورقة الامتحان اقتصرت على ثلاثين سؤالاً وهي غير كافية لتقييم الطالب ومن الممكن بخطاء إشارة بسيط أن يخسر علاماته، واقترح العباس أن يتم تعديل المنهاج أو تخفيفه على الأقل بما يتناسب مع الأتمتة أو إلغائها إن أمكن ذلك، مذكراً بعدد من الفقرات التي لا يمكن أتمتتها كالاستقراء الرياضي وغيرها، فيما بعض الفقرات والأفكار تحتاج لوقت أطول



مما يجعل عملية أتمتتها غير مجدية وأشار لأهمية حذف الأنشطة الواردة في نهاية أبحاث الكتاب أو تعديدها على الأقل.

صعوبة التمييز

فيما يرى مدرس الرياضيات علاء ديب أن تجربة الأتمتة تعتبر «فاشلة» وغير مجدية ولا يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين الجيد والوسط، كما أنه لا يوجد تدرج في العلامات، مقترحاً العودة للنظام التحريري أو تجزئة الأسئلة بين النظامين وطالب بدوره تكميلية نظراً للتوتر الحاصل للطلاب خلال الفحص والظروف الاستثنائية خلال هذا العام، معتبراً أن تقليص نظام الأسئلة من 40 إلى 30 سؤالاً فأجأ الجميع وأدى لضياع مزيد من العلامات للطلاب.. مؤكداً على تدريب الطالب نفسه على تجربة الأتمتة من بداية المرحلة الثانوية، بدوره أيضاً ذكر المدرس أحمد خضور أن تطبيق نظام الأتمتة على مادة الرياضيات مفيد لكل من الطالب والمدرس، لأنه يريح المدرس من عناء التصحيح، ويظهر مدى فهم الطالب لأبحاث الرياضيات واستيعابها ويمكنه من استنتاج الحل بسرعة، وأضاف: صحيح أن أسئلة الرياضيات كانت منطقية و تراعي الفروق الفردية من حيث نوعية الأسئلة وفقاً لكثير من الطلاب، لكن الصدمة كانت بعدد الأسئلة الذي فرض ثقل 20 علامة لكل سؤال.. وبالتالي هل مدة ساعتين ونصف للطالب في قاعة الامتحان كافية؟ هل أنصفنا اليوم الطالب المجتهد بامتحان مؤتمت لا يتناسب مع مادة ضخمة تحتاج لتعب طويل خلال العام لتحصيل الدرجات العالية؟ في حال الإصرار على الامتحان المؤتمت هل يمكن تجزئة المادة لامتحانين يجران بوقتتين منفصلين لكل قسم على حدة ويعطى كل قسم حقه بـ 30 سؤالاً لكل منها 10 علامات؟ أليس من الأفضل الإبقاء على الأتمتة لمواد يناسبها ذلك؟ هذه الأسئلة وغيرها الكثير من التساؤلات مازالت تدور في رؤوسنا ورؤوس أبنائنا الطلاب..

تحويل سلوك الصغار من سلبي إلى إيجابي

الباحثة لى محاييري لـ «الثورة»: تعزيز صفة القيادة لدى الأطفال

• الثورة - غصون سليمان:

لم يقف طموحها عند تحصيلها الجامعي في العلوم الصحية «اختصاص صيدلة»، بل عمدت إلى فتح مسارات معرفية أخرى في إدارة الأعمال من بوابة التعليم المفتوح، إلى جانب خضوعها لعدة دورات- ماجستير قيادة. لى محاييري السيدة السورية التي شقت طريق العمل بروح الشغف والمحبة لتحديد مهارات الإبداع لديها بقربها من الواقع الذي ترجمت «خباياه» بطرق وأساليب مختلفة، فأثناء دراستها للقيادة تفجرت لديها أفكار عديدة خاصة وأنها عملت بمهنتها ما يقارب السنوات العشر بين المؤسسات العامة والعمل الخاص، ومن ثم انتقلت للتعليم، وأخذت على عاتقها تدريس الأولاد الصغار «الشريحة الأكثر تأثراً بمتغيرات الواقع ضمن المواد الاختصاصية العلوم والرياضيات».

وأثناء التدريس لهذه الشريحة لاحظت بعض السلوكيات الإيجابية والسلبية عند الأطفال في آن معاً، ما وضعها أمام قاعدة مجهرية كيف لها أن تحول فكرة السلوك الإيجابي إلى فعل حقيقي ومستدام يمارس في المنزل، والمدرسة، والشارع، والحديقة وكل المجتمع، ليصبح السلوك واقعاً ملموساً في نهاية المطاف، بمعنى.. كيف لنا بالتالي أن نساعد هؤلاء الأشخاص بتجاوز الأفكار والقناعات السلبية. في حديثها الموسع لصحيفة الثورة، وبناء على ما تقدم تؤكد الباحثة محاييري وجهة نظرها من أن القيادة تخضع لمراحل كثيرة وكبيرة، وهذا ما تركز عليه القيادة الجديدة سواء على مستوى الإدارة والتعليم وغيره.

وبينت أننا نحن الكبار ربما أخذنا مجدنا من التفاعل مع الحياة وتحمل المسؤولية إلى حد ما، كما يقال ضمن ظروف مختلفة، لكن مازلنا أنفسنا مقصرين تجاه صغارنا.

من هنا اشتغلت على الفكرة تقول محاييري، وعملت على إدخال مصطلح القيادة للطفل وفق أسلوب يخدم مجالات الحياة ويكون قريباً من مفاهيمها، لأن الطفل ذكي بالفطرة، وقادر على الاستيعاب. مضيئة: إنه من غير المنطقي أن نتحدث عن أعراض المرض من دون تشخيصه بشكل صحيح لمعرفة الأسباب، وهذا ما نحتاجه إلى حد كبير، والأعراض لدينا هي السلوكيات، حسب رؤية الأستاذة محاييري، كأن نهدر بلا وعي ومسؤولية المياه والكهرباء، ونعبث بالأملك العامة والخاصة، إضافة لعدم احترام خصوصية الآخرين من دون الإدراك لأهميتهما وخطورة ذلك بنفس الوقت، وبالتالي فإن معالجة الأسباب هي الشيء الإيجابي في تجاوز التصرفات السلبية لمن يمتنها.

وإذا ما سألناها حول أن الجيل الذي يقدر بالملايين اليوم كيف نستطيع أن

نعالج مشكلاته؟ الجواب برأي الباحثة محاييري، يمكن ذلك من خلال التركيز بداية على الجيل الصغير حين نغرس ونرسخ في ذهنه شيء اسمه «قيادة للأطفال»، نعلمهم ونعطيهم شيئاً من مفردات فن الإدارة والتدريج، وهذا ما نعمل عليه الآن كمنهج نربط فيه فن القيادة السلس عند الطفل كصفات قيادية ومدها بجسور ومجالات حياتنا والتي تخدم البيئة على نطاق واسع، والدور الذي يجب أن يتجسد الموقف فيه بكفاءة عالية.

فالمطل قبل حين نعلمه وندرسه على مهارات القيادة منذ صغره، لاشك أنه يوافق سلوكه حين يكبر بالطريقة التي يحتاجها وفق ميوله سواء، في الهندسة أم الطب والبيئة والمجتمع والعلاقات، بمعنى يصبح قادراً على الاستثمار في الدور الذي اختاره بشكل صحيح وبالتالي تكون إنتاجيته عالية.

أزمة إنتاجية

ورداً على سؤالنا لدينا أزمة إنتاجية؟ تجيب الباحثة محاييري بنعم، لظالمنا نلاحظ بوضوح كيف أن هناك أناساً تعمل لساعات طويلة، وإذا ما نظرنا للإنتاج نراه متواضعاً جداً، وربما لا يكون إنتاجاً بمعنى القيمة



الفكرية أو المادية. لماذا؟ لأن معادلة الإنتاجية، تعني الجهد والوقت والتركيز، هذه المفردات الثلاث تحتاج الدعم لإنجاز هدف معين يظهر الإنتاجية كمعيار عالمي. الباحثة محاييري ومن خلال دراستها لمؤسسة التنمية للتعليم والتطوير لاحظت افتقارنا كمجتمع بشكل عام إلى نموذج منهج عالمي دقيق، أو بمعنى آخر أن الغالبية لا يتقنون معادلة الإنتاجية في سلوكيات العمل.

ولتجاوز هذه المعضلة رأت أنه من الضروري أن يبنى هذا الفكر عند الأطفال الصغار، لأن الفكر هو الذي يؤثر في الشعور، والشعور هو من يعطي السلوك، وبالتالي لدينا أزمة فكر وسلوك في آن معاً، وتلك نتجها بالعودة إلى القناعات وتقويم الإيجابي منها وتعزيزه بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة.

العمل التطوعي

وإذا ما طرحنا فكرة العمل التطوعي وأهمية واقع البيئة والمبادرات كضرورة مجتمعية في هذه الظروف، توضح الباحثة محاييري في هذا الإطار أهمية إدخال مهارات القيادة على البيئة أيضاً بمد جسور الربط، فالقائد يجب أن يكون مبادراً، وواقع البيئة



يخدم بشكل كبير صفة المبادرة حين نضع العنوان المناسب والمطلوب الذي نعمل عليه، كأن نستعرض فيديو يربط آلية تجاوب الأطفال واليافعين بالعمل، أو أن يتحدث عن أي ظاهرة تلامس واقع المعاش، بغية تعزيز مستوى العمل الجماعي المطلوب، وفق منهج عمل تطوعي.

وعن دور الأسرة في سياق عملها نوهت بأنها تعمل على موضوع التوعية حسب كل مجال واختصاص، ففي المدارس على سبيل المثال لا الحصر يجب أن تكون البرنامج التوعوية أولوية بما يراعي جميع مراحل الدراسة، وكذلك الحال في المؤسسات الأخرى وحتى الكليات العلمية الجامعية. فالمسألة ليست علماً فقط، وإنما حاجتنا إلى التدريب من أصحاب الخبرة والاختصاص ضرورة لجميع الفئات العمرية ومن كل الاختصاصات بهدف نقل المعرفة الصحيحة وتغيير القناعات السلبية إلى إيجابية من خلال إتقان المهارات، وتذليل الصعوبات بما ينعكس على السلوك بشكل أفضل، وأن يقتنع الناس أن التدريب يحتاج الصبر والنفس الطويل والكفاءة العالية.

تدريب المدرب

الباحثة محاييري التي حصلت على شهادة ماجستير القيادة بينت أهمية الخضوع لنظام يسمى تدريب المدرب أيضاً ليكون مؤثراً وفعالاً وقادراً على نقل المعرفة المطلوبة، وتغيير القناعات ببعض السلوكيات التي تحتاج الوقت والنفس الطويل ضمن الحاجة المؤسسية المطلوبة، بمعنى.. نحتاج أن تكون عملية التغيير حقيقية حين نعود للمشاعر ونرجع للفكر، وينتج عن الفكر مشاعر، والمشاعر تترجم لنا السلوك قولاً وفعلًا.

فالتدريب برأيها هو عملية بناء، وتعلم، وسلوك قويم، بما يخدم النفس والأسرة والمجتمع.

مؤكدة مراراً أن الأصل في النفس البشرية هو الخير لكن نحتاج الفرصة والوعي لكي يصبح سلوكاً إيجابياً بشكل حقيقي، بعدما أهمل البعض الجانب الإنساني «العقل والفكر» إضافة للقيادة، أي يجب أن يعرف كل شخص كيف يقود نفسه أولاً وهذا ليس صعباً بالتأكيد، لأن القيادة لها مصطلحات علمية، وعمق بحثي، وضروري أن تأخذها من جذورها الأصيلة.

حين يصبح الخوف من تناول الدواء النفسي ظاهرة د. ميسم وطفى: العلاج النفسي تعديل للأفكار السلبية المشوهة

• الثورة - فادية مجد:

كثير من المرضى يخافون من تناول الدواء النفسي أو العلاج بجلسات نفسية، والسبب المتعارف عليه أن مجتمعاتنا لا تزال تعاني من وصمة تجاه الصحة النفسية، إذ يتم نعت المريض بأنه غير سوي عقلياً، أضف لذلك المخاوف من قبل المرضى أنفسهم، وخشيتهم من تناول الدواء النفسي أو حتى العلاج النفسي، لا اعتقادهم أن تناول الدواء قد يجعلهم مدمنين. فما أسباب الخوف من تناول الدواء والعلاج.. وما طرق العلاج النفسي وكيفية الاستخدام الآمن لتناول الدواء؟



نقيب صيدلة طرطوس هلال صبرة عن التأثيرات الجانبية لتناول الأدوية النفسية، مشيراً إلى أن الأدوية النفسية مثلها مثل أي دواء، قد يكون له آثار جانبية محتملة، ويمكن أن يكون الخوف من هذه الآثار الجانبية عاملاً مثبطاً لتناول الدواء، مبيناً أن عدم الفهم وقلة المعلومات أو المفاهيم الخاطئة حول كيفية عمل الأدوية النفسية ولماذا توصف، يمكن أن تزيد من القلق، ولهذا من المهم جداً مناقشة أي مخاوف مع الطبيب المعالج، أو حتى الصيدلاني، إذ إنه يقوم بشرح الفوائد المحتملة، والإجابة على جميع الأسئلة للمساعدة في تخفيف هذا القلق، موضحاً أن أهم النصائح التي يمكن تقديمها للمريض الذي يبدأ بتناول الأدوية النفسية، المصروفة من قبل الطبيب المختص هي الالتزام تماماً بالجرعات الموصوفة، وعدم إنقاصها، أو زيادتها، والالتزام بهذه الجرعات وبطريقة أخذ الدواء، كما يتوجب عدم قطع الدواء فجأة من دون إعلام الطبيب، وإعلام الطبيب أو الصيدلي، في حال حدوث بعض التأثيرات الجانبية المزعجة.

ولفت إلى أن استخدام الأدوية النفسية يكون خطيراً فقط عندما نسيء استخدامها عبر تناول جرعات أكثر من الجرعات المطلوبة، أو في حال دمج أكثر من علاج معاً، الأمر الذي يؤدي إلى آثار خطيرة في تلك الحالات.

الحاضر وليس الماضي، كما أنه قائم على الأدلة العلمية، ويمكن تطبيقه فردياً أو جماعياً أو عبر الإنترنت، مؤكدة أنه يمكن استخدام العلاج السلوكي المعرفي (CBT) جنباً إلى جنب مع الدواء النفسي، وغالباً ما يكون هذا الدمج أكثر فعالية في معالجة العديد من الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والقلق واضطراب الوسواس القهري.

الخوف عامل مثبط

ورداً عن سؤالنا متى يصبح استخدام الدواء خطيراً؟ تحدث

يعمل العلاج السلوكي المعرفي على تعديل التفكير السلبي وتحسين المزاج، أما اضطرابات القلق فيعالجها عن طريق تقنيات الاسترخاء والتعرض التدريجي، فيما الوسواس القهري يكون من خلال تحدي الأفكار القهرية، وتغيير السلوكيات، بينما يعالج العلاج السلوكي المعرفي الإدمان من خلال تقنيات ضبط النفس وتغيير نمط التفكير. ولفتت إلى أن العلاج السلوكي المعرفي يتميز بأنه قصير المدى نسبياً (عادة بين 8 إلى 20 جلسة)، ويركز على

بأفكار أكثر واقعية وتفاؤلاً، وتحسين السلوكيات غير الصحية من خلال فهم العلاقة بين التفكير والسلوك، عبر تدريب الشخص على تبني سلوكيات أكثر إيجابية، وتعزيز مهارات التكيف، ومواجهة المخاوف تدريجياً من خلال استخدام أسلوب «التعرض التدريجي»، لمساعدة الأشخاص على التغلب على الرهاب واضطرابات القلق. وعن أهم الاضطرابات التي يعالجها.. ذكرت د. وطفى أن أهم الاضطرابات هي الاضطراب النفسي، مثل الاكتئاب، حيث

لتسليط الضوء على ذلك تواصلنا مع الدكتورة ميسم وطفى- دكتوراه في تربية الطفل- اختصاص إرشاد وصحة عقلية، والتي بدأت حديثها بالقول: يُعرف الخوف من تناول الدواء علمياً باسم اضطراب القلق المرضي أو **Nosophobia**، والذي يتمثل في خوف مفرط، وغير منطقي من الإصابة بمرض نفسي أو جسدي، حتى من دون وجود أعراض واضحة، وقد يترافق مع نوبات هلع، توتر دائم، وسواس، أو تجنب الأماكن الاجتماعية، خوفاً من الإصابة أو من نظرة الآخرين.

العلاج السلوكي المعرفي وبينت د. وطفى أن هناك مجموعة أسباب تتمثل بتجارب سابقة مؤلمة أو مشاهدة أحد أفراد الأسرة يعاني من مرض نفسي، والوصمة المجتمعية المرتبطة بالعلاج النفسي أو تناول الأدوية، والتعرض المفرط للمعلومات الطبية عبر الإنترنت أو وسائل الإعلام، والقلق العام أو الاكتئاب أو اضطرابات الوسواس القهري.

وعن العلاج النفسي ودوره أكدت أن العلاج السلوكي المعرفي (CBT) هو من أكثر الأساليب النفسية فعالية في معالجة الاضطرابات النفسية، ويعتمد على الربط بين الأفكار والمشاعر والسلوكيات، لتغيير الأنماط السلبية التي تؤثر على الصحة النفسية، مبينة أن أبرز أدواره في العلاج النفسي هي تعديل الأفكار السلبية، حيث يساعد الفرد على التعرف إلى الأفكار المشوهة، التي تؤدي إلى القلق أو الاكتئاب، ثم استبدالها





ملتقى الكتاب السوريين..

حراك ثقافي يعيد رسم ملامح الهوية السورية



• الثورة - عمار النعمة:

شهد اليوم الثالث من ملتقى الكتاب السوريين، الذي تقيمه وزارة الثقافة واتحاد الكتاب العرب في المكتبة الوطنية بدمشق حراكاً ثقافياً لافتاً، إذ تنوعت الفعاليات بين الفكر والأدب والسياسة، بحضور وزير الثقافة محمد ياسين صالح، ورئيس اتحاد الكتاب العرب محمد طه عثمان، وحشد من الكتاب والمثقفين والإعلاميين.

«الهوية الثقافية السورية» عنوان الندوة التي بدأ بها اليوم الثالث من ملتقى الكتاب السوريين، والتي أدارها الدكتور علي أبو زيد، مؤكداً أن الهوية الثقافية السورية تبنى على أسس راسخة من التراث والفكر والأخلاق، لكنها تعرضت للتشويه في الفترات السابقة، متسائلاً: «كيف رصد الأدب هذه الظاهرة؟ وكيف يرى الهوية الثقافية السورية الجديدة؟»

وأشار إلى أن الأدب، في طرفيه الإيجابي والسلبي، استطاع أن يظهر كل شيء، فالأدب السلبي كشف الانحياز الثقافي، بينما الأدب الإيجابي، وخاصة من أدباء المغترب، رصد التحولات وانتقدها وقدم بدائل.

وأضاف: تتمنى أن تعود الهوية الثقافية السورية التي تقوم على الحرية والكرامة، وأن تعود المنابر لأصحابها الحقيقيين، لا لأدباء السلطة والطغيان.

بدوره الدكتور لؤي خليل عبر عن سعادته بالعودة إلى المكتبة الوطنية بدمشق بعد انقطاع دام 13 عاماً، معتبراً أن ذلك مؤشر على بدء تعافي الثقافة السورية.

ولفت إلى أن «الهوية الثقافية في النص» بمعنى كيف تبدت في النصوص، وبالتالي نحن نبحث داخل النصوص المعلن والمضمر ونركز على المضمرات والتحييزات داخل النصوص التي تعكس موقف الجماعة في المجتمع السوري. وأضاف: نركز على مسألة مهمة وهي العلاقة بين النسقين المدني والريفي بصفاتها تعبر عن الحالة الجماعية الكبرى في سوريا. وفي تصريح لصحيفة الثورة قال الدكتور خليل: نحن نطمح لهوية بعد التحرير، فقد كان لدينا هوية قبل التحرير ولكنها غير واضحة وقهرية ومائعة، وإذا كانت قهرية فلا نستطيع أن نأخذ ملامح حقيقية للمجتمع السوري، ولذلك يجب علينا الآن أن نبحث عن طبيعة الهوية السورية لأننا لسنا كياناً واحداً، نحن هوية متعددة، وهذا التعدد لا يعني الاختلاف، بل نستطيع أن نقول بأنها هوية متعددة مندمجة، تقبل الآخر لكن ضمن ثقافة عامة تربط هذا المجتمع مع بعضه.

وأضاف: حتى المجتمعات الغربية بدأت تتترك مسألة

الكلمة الحرة لا تموت

والمثقف الحقيقي هو من يبني

المواطن استطاع بعض الشعراء أن يفلتوا، ونجد الكثير من شعراء المعارضة الذين قدموا هجائيات كبيرة فككوا من خلالها مقولات هذه الأنظمة وتفهموها وأبرزوا تناقضاتها.. ولكن للأسف هناك طيف آخر ركب متن السلطة.

يجب ألا نفصل هوية الثورة وهوية ما بعد التحرير لأن الهوية الثقافية السورية الحقيقية في الثورة تشكلت في البلاد أو خارجها، نحن الآن لا نريد أن نبدأ بهوية ثقافية بل نريد أن نكمل سيرورة هوية الثورة المبنية على الحرية والكرامة والعزة.

وجاءت كلمات المشاركين لتؤكد أن الهوية الثقافية السورية تمر بمرحلة إعادة تشكيل، وأن الأدب والفكر قادران على رسم ملامح هذه الهوية الجديدة، التي تقوم على الحرية، الكرامة، والتعددية المنفتحة.

الوطن يتنفس شعراً

تلا الندوة أمسية شعرية اجتمع فيها الشعراء حسان عريش، أحمد شحود، وإياد الخطيب ليغزلوا من الحروف مرآة لسوريا، تلك التي تنزف ولا تنكسر، وتبكي ولا تنسى أن تبتسم. كانت الأمسية أشبه بنداء من القلب، سبرت أغوار الحزن السوري، ووقفت بخشوع أمام أرواح من غادروا هذا العالم، تاركين خلفهم ظلالاً من الذكرى ووهجاً من الأمل.

في كل بيت شعري، كان الوطن يتنفس، وكان الإنسان السوري يتجلى بصموده، بحلمه، ويتمسكه بأرضه التي لا تقبل القسمة ولا تعرف الانكسار، دعوة الأمسية كانت واضحة: لنبن خطاباً ثقافياً جامعاً يحفظ هوية سوريا، ويصون وحدتها، ويعيد للقصيدة دورها كجسر بين القلوب.

وفي الختام نظمت ندوة بعنوان «أثر الكاتب السياسي في المهجر بين الثورة والدولة»، وناقشت تطورات الخطاب الثقافي والسياسي في أوساط المثقفين السوريين في الخارج، بمشاركة نخبة من المفكرين والكاتب، بينهم الدكتور والإعلامي عباس شريفة، والكاتب أحمد قربي، والدكتورة حنان عكاش، والدكتور أحمد زيدان.

كما تناولت الندوة التحولات الفكرية التي طرأت على المثقف السوري منذ انطلاق الثورة، ومدى قدرته على تجاوز الشعارات الثورية نحو صياغة رؤية عقلانية تؤسس لدولة المواطنة والدستور والمؤسسات، من دون إعادة إنتاج الأزمة السياسية والاجتماعية.

التعدد الثقافي لأنها غير مناسبة لها، وبالتالي تسعى لما يسمى الاندماج الثقافي.

مختتماً بالقول: نحن نريد أن نبقى ضمن ما هي عليه لكن ضمن حالة من الاندماج العام من دون أن نلغي الحدود، هذه هي التعددية الثقافية المبنية على الحرية وقبول الآخر، ولكن ضمن بوتقة واحدة.

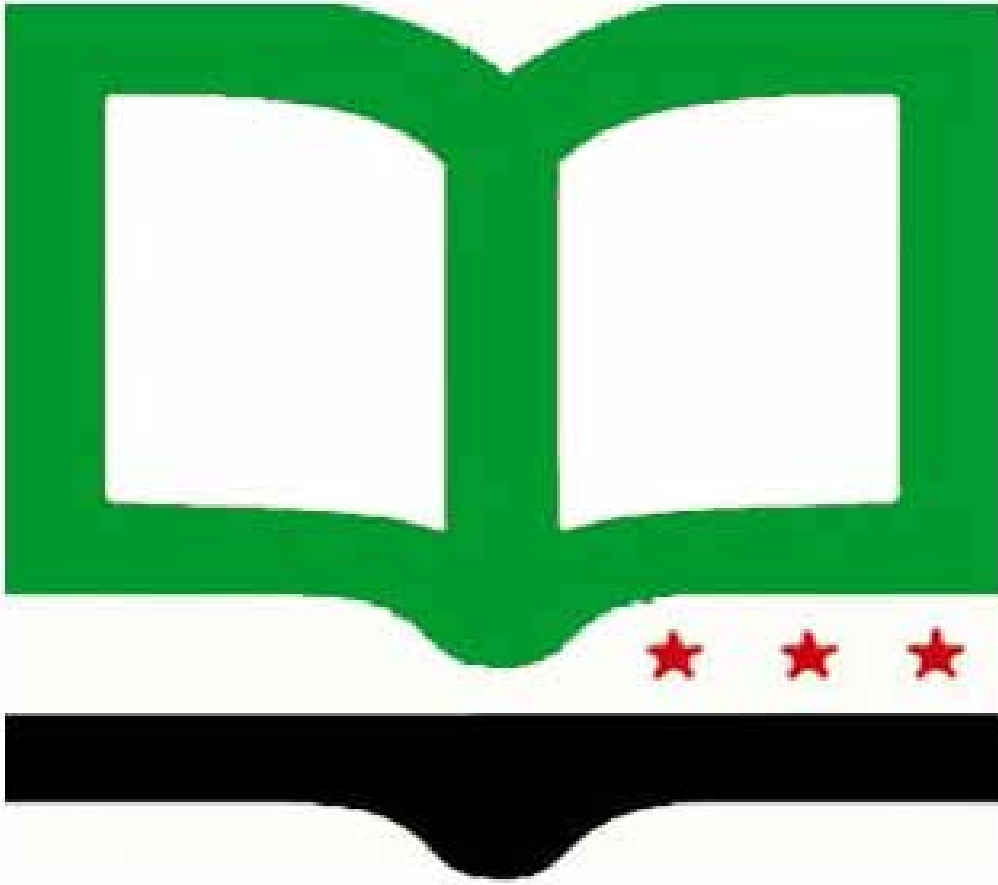
الكاتب والشاعر الدكتور إلياس غالب الرشيد، تحدث عن الموقف النقدي من الشعر منذ سقراط، مروراً بأفلاطون فأرسطو، وأن الحضارة اليونانية تعتقد أن الشاعر عليه أن يكون فاضلاً، وهذا من وحي عبارة شهيرة لسقراط «أن المعرفة هي فضيلة»، وهذه العبارة انسحبت على الفكر اليوناني عموماً، ومن المصادفات العجيبة أن الموقف الإسلامي يتطابق مع هذه العبارة، إذ إن أفلاطون طرد الشعراء من الجمهورية لأنهم يكذبون ويزيفون الحقائق، لكن أرسطو استرد نصفهم فقال: من يخيّل الفضائل يبقى، ومن يخيّل الرذائل يرحل، وهذا موقف القرآن الكريم.

ولفت الدكتور الرشيد إلى أن الأنظمة الرسمية في القرن العشرين حاولت أن تستعيد الشاعر وتجنده لصالح ماكينه ترليف الوعي، لقد نجحت في بعض المواطن، وفي بعض



هوية ثقافية سورية جديدة حرة من كل قيد

مدير «الهيئة العامة السورية للكتاب»: الثقافة شراكة وانفتاح فكري



• الثورة - رنا بحري سلوم:

لأنه الشاعر الحال، حاورنا بشفافيته المطلقة، فشبه الهيئة العامة السورية للكتاب بطائر له جناحان: الثقافة، والإعلام، مدير الهيئة العامة السورية للكتاب الشاعر وائل أحمد حمزة، بدا الحوار معه جريئاً وشفافاً، ووضع النقاط على الحروف، وكان مصراً على مبدئه "لا واسطة بعد اليوم"، متيحاً المساحة للإبداع المتقن والمضمون الملزم بمعايير النشر الفني والأخلاقي والسياسي، وما تطلبه المرحلة من انفتاح فكري قادم مع دول الشرق والغرب.

أبصرت الهيئة العامة السورية للكتاب النور عام 2006، وقد قدمت برنامجها الثقافي بما يخدم المرحلة الثقافية والسياسية آنذاك، وهي اليوم تنطلق من جديد بهوية ثقافية سورية جديدة حرة من كل قيد، فكما بين مدير الهيئة في حوارنا لنا "أنه وضع نقطة بداية وخطة جديدة بطموحات سيشهدها كل من يراقب عمل الهيئة التي ستكون واجهة مثلى وفضلى للطباعة والنشر والتأليف والتوزيع في سوريا، ولن تختص بنوع واحد من الأدب والشعر والتاريخ وحسب، ولن يقتصر دورها على الطباعة أيضاً.. ستفتح أبوابها لمسابقات جديدة وتكرم المبدعين والأدباء الذين كانوا مغيبين والذين كان لهم دور في المرحلة الجديدة من تاريخ سوريا وهويتها الثقافية.

رؤية وقادة

وفي نظرة خاطفة على المطبوعات السابقة للهيئة بين الأستاذ وائل حمزة أن هناك مجموعة منشورات قديمة لا تتناسب

ضمنياً ولا شكلياً مع الفترة الحالية، بعضها مطبوع من دون هدف، على مبدأ الارتجال والعفوية و"عفو الخاطر" خدمت المرحلة آنذاك- ولا شك والقول له- أن الرؤية الجديدة تقتضي النظر إلى الجانبين: تقييم الماضي والبناء الحالي والمستقبلي، وتأسيس ثقافة كجذر متين وقوي ليعطينا ثماراً تحمل هويتنا وأفقنا الذي حلمنا به طوال سنوات.

وعن الرؤية الجديدة للهيئة ابتدأت بالخطوة الأولى، وهي تشكيل لجنة قراءة لما كان مطبوعاً وتقييمه، مشيراً إلى بعض المطبوعات غير المنسجمة أخلاقياً مع مجتمعنا العربي وعاداته وقيمه، وقد لا تخدم المرحلة الجديدة في الانفتاح الفكري السياسي العربي والغربي، مع وجود معايير وضوابط فنية وأخلاقية وسياسية لا نحبذها. وبين أن إعادة التقييم هو مطلب وغاية، فكما قال: "نحارب الرقابة التي تكون أحادية النظر على المطبوعات، ولن يكون استبداد في الرأي، نحترم كل صنوف الأدب المقدم على أن يتم التقيد بالانضباط الأخلاقي والفكري في مستوى الحرية المقدم، ضارباً المثل كالانفتاح الثقافي مع الدول العربية المجاورة السعودية وتركيا والعراق بعيداً عن المواقف السياسية، سيكون للهيئة دورها الإيجابي ولن تكون ثقافة معادية للآخرين، وستكون ساحة تتسع للإبداع أينما خلق بدءاً من المحافظات السورية إلى دول العالم أجمع.

قضايا مكتوبة

وشدد حمزة في حديثه على الأخلاق والالتزام والاحترام في النتاج الأدبي، على أنها فضائل لا بد من التمتع بها ليكون المحتوى المقدم للقارئ يشبهها، ويشبه

كينونتها وخصوصيتها بانفتاحها وانطوائها وعقدتها- إن صح التعبير- لتنتج أدباً يعكس صورتنا الحقيقية بجراحها وأحلامها وقضاياها الإنسانية من دون مواربة وتصنع "الليبرالية المحافظة"، كما أسماها، متحدثاً بجرأة عن عناوين لبعض المنشورات التي كانت تخذش حياء المجتمع وتستخف بعقله، كاشفاً الستار عن قضايا جدلية، وهو ما قد يخلق تخوفاً ما أمام مطبوعات ربما تتهم "بالأسلمة الثقافية"، موضحاً لنا في إجابته أن الأسلمة التي نتحدث عنها جزء من حياتنا ولا يمكننا الانفصال عنها، فالإسلام ديننا الحنيف ويتمثل بالأخلاق والضوابط التي تحترم إنسانية الإنسان، منوهاً بأن الأدب الغربي له ضوابط يتقيد بها رغم ادعائه الحرية والانفتاح.

آفاق مفتوحة على الآخر

في عام 2018 كانت تصدر الكتب الدينية المكتبات والمعارض بوضوح، ربما كانت تستخدم غطاءً لأمر ما، كأيديولوجية خادمة للسلطة مناهضة للثورة لتستقطب الشارع العام وتستحوذ على قراره السيادي، رغم أن سوريا كانت تسلك طرق الانفتاح على الغرب بحوارات ثقافية وأوروبية وقتذاك، ويشير حمزة إلى أن كتب "التراث

في كل زاوية كتاب

يقف سعر الكتاب الصادر عن الهيئة العامة السورية للكتاب عائقاً أمام القراء، فلا يقتنى بسبب سعره المرتفع، أما اليوم فتقوم الهيئة بإدارتها الجديدة بدراسة محكمة ضمن لائحة تسعيرية، بدأت وضعها لجنة تقييم الأسعار والأجور منذ أسبوع، مرافقة بدراسة الاستكتاب والترجمة والمكافآت الكتابية، لدرجة أن الإدارة ستحاول قدر الإمكان أن توزع الكتاب بشكل مجاني أو سعر رمزي ليدخل الكتاب إلى كل بيت ومكتبة ورف وزاوية. وبين أن رفع العقوبات الاقتصادية سيلعب دوراً كبيراً في ذلك إضافة إلى نشر الكتب إلى كل الدول، وخاصة أنه تم التشارك مع السعودية والأردن وغيرهما بشراكة ثقافية مباشرة تفتح الأبواب في الأيام القادمة.



الشاعر أوس أسعد.. يوائهم مبنى قصائده بالمعنى لتشرق برمزيتها الأسيرة

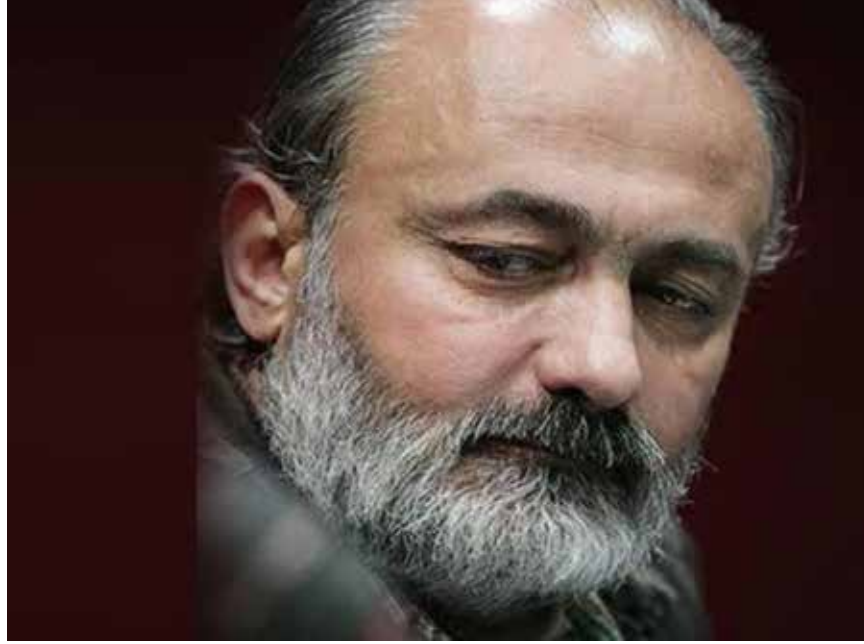
• الثورة - رفاه الدروبي:

طرح الناقد والشاعر الدكتور طارق العريفي دراسة تحليلية تفكيكية في قصيدة النثر لدى الشاعر أوس أحمد أسعد، معتبراً أنّ التكثيف والاختزال من أهمّ السمات الأسلوبية والجمالية المتميزة بها قصيدة النثر عن الأشكال الشعرية التقليدية، وذلك لما تحتويه على السمة ذاتها من قوة وعمق، معتبراً التكثيف القدرة على شحن اللغة بطاقة شعورية ودلالية عالية في أقل عدد ممكن من الكلمات، وتكمن أهميته في إثارة الدهشة، حيث يحفز القارئ على التوقف والتأمل، لأنّ كل كلمة تبدو مشحونة بالمعنى.

الدكتور العريفي، أشار إلى أنّ الاقتصاد اللغوي يجعل اللغة مقتضبة وعميقة، فتغدو الكلمة الواحدة قادرة على حمل أكثر من معنى أو دلالة، ويعمل على إبراز الجمالية اللغوية؛ فتظهر براعة الشاعر في اختيار الألفاظ بعناية، ما يجعل النص أكثر إشراقاً وتجذراً، لذا يحقق الإيحاء والرمزية، ويحذف الزائد، ويفسح المجال للتأويل، ويمنح النص مرونة دلالية، وتظهر القوة الشعورية لتختزل المشاعر والانفعالات في صورة أو عبارة قصيرة لكنها مكثفة ومؤثرة. كما يمكن تحرير النص بالاختزال من السرد التقليدي، ويركز الانتباه على الجوهر، ويخلق الإيقاع الداخلي، كي يصبح النص أكثر توازناً من حيث النغمة والإيقاع النفسي، ويحقق عنصر «البياض» إتاحة المجال للصمت والفراغ، باعتبارهما عنصران مهمان في قصيدة النثر كما في اللوحة التشكيلية، وستكون قصيدتنا المكثفة ذاتها حين يرتبط المبنى بالمعنى إحدى النصوص الشعرية من قصيدة النثر للشاعر أوس أحمد أسعد، وإن كان الاختيار يعتمد على توافر السمة ذاتها «التكثيف» لدى الشاعر، فإنّ النص يعتمد أيضاً على تلك الكثافة اللغوية، والدقة الشعورية، والإشراق الرمزية، طارحاً مثالياً على قوله من الشاعر: «كلما دنا عاشقان من حافة الحب، ترتعش وردة وتسقط في المزهريّة».

ولفت الشاعر العريفي إلى أنّ البيت الشعري يحمل صورة رمزية مكثفة وعاطفية، وتحليله يكشف عن شعور عميق بتجربة الحبّ فظاهرياً: كلما اقترب عاشقان من تجربة الحبّ أو الاعتراف به، يحدث ما

يشبه الفشل أو الانهيار، وردة ترتعش وتسقط، ويُقصّف عمرها لتوضع في المزهريّة كدليل على تلك الحالة من الحبّ، فالوردة ترمز غالباً إليه أو المشاعر الرقيقة، والارتعاش يوحي بالتوتر، الخوف، أو الهشاشة. أمّا السقوط في المزهريّة فيرمز للجمود أو موت المشاعر وفقدان العفوية أو الحياة الطبيعية له، ويعكس البيت هشاشته عند بداياته، وربما صعوبة تحقيق الحب الصادق في عالم مليء بالعوائق أو التوترات وإنّ كل اقتراب حقيقي بين عاشقين يرافقه ارتباك، خوف، وربما

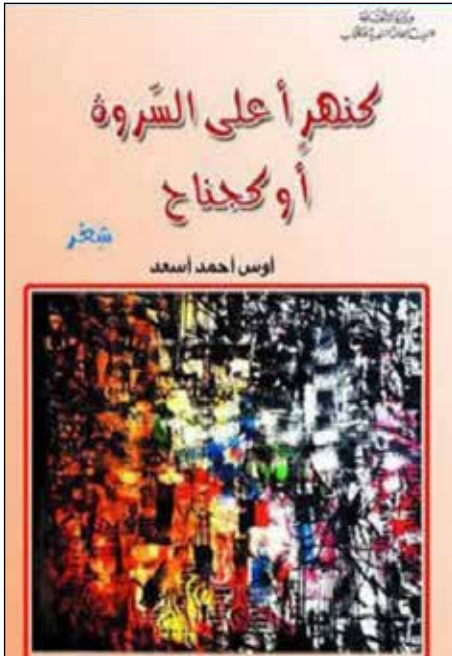


٩٩ قصيدة النثر.. بين احتراق اللغة ونهوض المعنى

نهاية قبل البداية؛ كما تسقط الوردة الجميلة في المزهريّة وتفقد حريتها. وبذلك يلمح البيت إلى أنّ الحب ليس دائماً لحظة اكتمال أو فرح، بل يمكن أن يكون محفوفاً بالخسارة المحتملة منذ لحظة ولادته. كما أوضح أنّ تلك الدراسة الدلالية للنص استطاعت أن تبين لنا المفارقة بين اكتمال الحب وانتهاء عمر الوردة، فلا يكتمل إلا وتسقط الوردة في عنق المزهريّة وتصبح أسيرته، ويبقى المعنى يدور في فلك الدلالة الظاهرية ما لم يتعرض لدراسة تفكيكية تسير أعماق الاختزال والتكثيف في قصيدة النثر، كما أشرنا إلى أهميتها كأسلوبية جمالية، فالعاشقان في النص ذاته لا يمثلان حبيبين بالمعنى الرومانسي فقط، بل يمكن أن يمثلا أبناء وطن واحد، يريدان اللقاء عند نقطة حب مشترك يتمثل بحب الوطن، وطرفين

فكريين مختلفين، يحاولان الاقتراب من اتفاق، وببساطة، كلاهما محاولتان صادقتان للاتقاء على معنى أعلى، وأنبل، وأكثر إنسانية، لكن كل مرة يحدث الاقتراب، تظهر قوّة ما تُفشله في رمزية الصورة وكثافتها، فالحب حب الوطن، والوردة روحه، وارتعاش الوردة ارتباك الوطن، والمزهريّة أدلجته القاتلة، وحافته المصالحة، والحقيقة، ووحددة الوطن، متسائلاً ألسنا أمام دراسة تفكيكية لشاعر صعب المراس، درّب قصيدة النثر، وعشق الغوص في أعماق رمزيتها وتكثيفها؟ ثم بيّن أنّ حبّ الوطن صار محل نزاع، ومن يُحبّه أكثر صار مضطراً لإثباته بإقصاء الآخر، فإنّ أي اقتراب منه يُقابل بانهيال الوردة، وتمثل الوطن المجروح، الرقيق، الممزق بين المتحاربين، وروح الحب الوطني الصادق، من لا تصد أمام الاستقطاب والسلاح، وأيضاً تمثل البراءة السياسية والأمل ما إن يقترب من التحقق، حتى يسقط في ارتعاش الوردة وارتباك الوطن، أو رعب الفكرة الصادقة من أن تُجسّض. سقطوها في المزهريّة: يعني دخولها في إطار محفوظ، لكن ميت، كما تُدخل الأوطان في خطابات فارغة أو قوالب خشبية لا حياة فيها، حقيقة إنّ المزهريّة «الأدلجة القاتلة، والشعارات الجوفاء»، تحفظ شكل الوردة، لكنها تقتلها، إنّ الاستعراض الوطني المفرغ من المعنى، وشعارات تُرفع باسم الوطن، بينما يتقاتل المحبون باسمه، ليكون شكل الحب للوطن، لا جوهره.

فالوطن (الوردة) كلما اقترب أبناؤه من حبّه حقاً، خاف، وارتعش، وهو في قالب خلافات وصراعات تمزقه. خاتماً حديثه: إنّ الخطاب بأسلوبيته التكثيفية وجماليته يصوّر الوطن ككائن هش، كلما اقترب منه اثنان بمحبة صادقة، كلما لاحت فرصة حقيقية للسلام، أو للاتقاء حول حبه، فينحسر الأمل سريعاً، وينهار، في المعنى ذاته، الشاعر ينتقد الصراعات الوطنية المقتّعة باسم الحب، ويظهر كيف أنّ الحب الحقيقي - سواء للوطن في وجه الشعارات، فالحب من يجب أن يوحد، أصبح سبباً في التفرقة والخلاف، وكل محاولة حبّ تُقابل باهتزاز، ثم سقوط. فالوردة «الوطن، البراءة، الأمل» ترتعش كلما اقتربنا منها، لأننا نخيفها بدمائنا، والمزهريّة مقبرة الشعر، والحقيقة، والحب تحت اسم الوطنية، فحب الوطن، حين يتحوّل إلى تنافس قاتل، يسقط نفسه ضحية بين المحبين.



أمين سر لجنة المدربين باتحاد الكرة: نبدأ مرحلة جديدة بخطة تطوير شاملة

• الثورة - أنور الجرادات:

تطوير المدربين في كرة القدم هو عملية مستمرة، تهدف إلى تحسين كفاءة المدربين، ورفع مستواهم الفني والمهاري، ما ينعكس إيجاباً على أداء اللاعبين والفرق، وتتضمن إستراتيجية تطوير المدربين عدة محاور رئيسية، كشف عنها أمين سر لجنة المدربين الرئيسية في اتحاد الكرة، عمر السيد أحمد، في حديث خاص (للثورة) بأن الفترة المقبلة ستكون زاخرة على صعيد تطوير وإعداد المدربين، ضمن خطة تطوير أداء منظومة الكرة السورية والمنظومة التدريبية، من خلال طرح الدورات التدريبية للمدربين بمختلف تخصصاتهم، وفق أسس ومعايير عالية، مبنية على خطة واضحة معدة مسبقاً.

استراتيجية للتطوير

وأفاد السيد أحمد بأن لجنة المدربين الرئيسية بالتعاون مع الدائرة الفنية، وقسم تطوير المدربين، وضعوا إستراتيجية تهدف لتطوير كرة القدم التي تعتمد على عنصرين أساسيين في أضلاع تطوير اللعبة، قاعدة اللاعبين في الفئات العمرية إلى جانب المدربين الذين يشكلون نواة أساسية لرفع مستوى اللاعبين، وخلق بيئة تنافسية تساعد على النهوض بكرة القدم، ومنح الفرصة للمدربين داخل الأندية، بعد تأهيل الكوادر التدريبية، من الناحيتين الميدانية والمهنية، في ظل منهجية تدريبية متسلسلة، وصولاً لفئة المحترفين، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى كرة القدم.

أهداف الدورات

وحول برنامج المعايير للمدربين، ونجاح المدرب في الحصول على خبرات كبيرة وفي الإطار ذاته، أوضح أمين سر لجنة المدربين بأن من بين أهداف الدورات التدريبية التي تنظمها لجنة المدربين الرئيسية، وإدارة التطوير باتحاد كرة القدم، تأهيل الكوادر التدريبية من الناحيتين الميدانية والمهنية، في ظل منهجية تدريبية متسلسلة، لتأهيل المدرب لقيادة فرق كرة القدم بمختلف الفئات، وصولاً لفئة المحترفين.

وبيّن السيد أحمد، أن اتفاقية التعليم المشتركة، مع الاتحاد الآسيوي لكرة القدم التي تم توقيعها، كان لها مكاسب إيجابية كبيرة، من خلال الاعتراف بالدورات التدريبية حتى مستوى المحترفين التي سينظمها اتحاد الكرة، وبالتالي منح الرخص المؤهلة بالنسبة للمدربين، للعمل في قطاع



الأندية، ومعرفة الأساليب المتطورة في علم التدريب، وذلك عبر الاستعانة بالخبرات التدريبية، للإشراف على الدورات التدريبية.

كما نوه السيد أحمد بأن الدورات التدريبية التي نظمها اتحاد الكرة، ولجنة المدربين الرئيسية، والدائرة الفنية، ودائرة تطوير المدربين، كانت وجهة أساسية للعديد من المدربين، من خلال قوة البرامج التدريبية، وجودة المحتوى التعليمي ووجود خبرات، وهناك أمثلة عديدة على نجاحهم في قيادة فرقهم ووصولهم لمراحل متطورة.

وختم أمين سر لجنة المدربين الرئيسية في اتحاد الكرة عمر السيد أحمد حوارته الخاص مع (الثورة) بالتأكيد على أن هناك العديد من الدورات التدريبية سيتم تنظيمها خلال الفترة المقبلة، وخاصة دورات المستوى الأول (A و B) والأهم دورة (BRO) التي ستقام لأول مرة ونحضر لها منذ الآن.

خسارة جديدة لسلتنا الناشئة

• الثورة - ه.ج:

مُني منتخبنا الوطني لكرة السلة، للناشئات دون (16) عاماً، بخسارته الثانية في بطولة غرب آسيا، المقامة في لبنان، وذلك أمام منتخب إيران بنتيجة (30-59) والأربع (10-14، 11-15، 4-18، 5-12).

سجلت لمنتخبنا: ميرال الحسن (6) نقاط، جيسيكا فليحان (6)، لمار بركات (5)، زينة بكور (4)، هيا شيخه (3)، نايا ثقلة (2)، شذا عربي (2)، راية بليش (2). وسجل منتخبنا (3) ثلاثيات فقط، من أصل (28) تسديدة (نسبة نجاح 10,7٪) وفي الرميات الحرة سجل (7) مرات، من أصل (10) أما أفضل مسجلة لمنتخب إيران، فكانت إيلينا كاظم إيفاني بـ (22) نقطة، والتي نالت أيضاً جائزة أفضل لاعبة في المباراة، وكان منتخبنا قد خسر مباراته الأولى أمام لبنان (62-91) وهو يواجه منتخب الأردن، اليوم الثلاثاء الساعة التاسعة مساءً، والذي كان قد خسر أمام منتخب لبنان (45-64) وتتقاسم لبنان وإيران صدارة الترتيب بـ (4) نقاط، مقابل نقطتين لمنتخبنا ومنتخب الأردن.



(12) لاعباً في منتخبنا السلوي للرجال واستبعاد هابو والجابي

• الثورة - هراير جوانيان:

استقر الكادر الفني لمنتخبنا الوطني لكرة السلة للرجال، بقيادة

المدرّب الأميركي جوزيف ستينغ، على التشكيلة الرسمية التي ستخوض غمار نهائيات بطولة

آسيا، المقررة في السعودية الشهر القادم، حيث استبعد عن التشكيلة العملاق عبد الوهاب الحموي وطارق الجابي وشهم عاجوقة وأحمد خياطة.

وباتت التشكيلة الرسمية مؤلفة من: مجد عربشة - كريستيان ماران - هاني ادريبي - بلال أطلي - جورج نونو - جورج دولماية - أنطوني بكر - عمر شيخ علي - عمر إدليبي - كامل عبدالله - المجنس كيرون ديشيلدرز - ميار بليبيسي.

وتقام البطولة الآسيوية في الفترة من (5) إلى (17) آب القادم، وسيلعب منتخبنا ضمن المجموعة الثانية مع إيران واليابان وغوام، ويفتتح مبارياته بلقاء اليابان في (6) آب، ثم يلاقي غوام في (8) منه، ويختتم مبارياته في الدور الأول، بلقاء إيران في (10) من آب، ويتأهل أول المجموعة إلى الدور ربع النهائي مباشرة، فيما يتأهل الثاني والثالث إلى الدور المؤهل لربع النهائي.



الرياضة الأنثوية نظرة تفاعل وتحديات كبيرة



الرياضة السورية، حين توجت بذهبية أولمبية صيف (1996) في أتلانتا، وذهبية الألعاب الآسيوية في هيروشيما (1994) وبطلة العالم لسباعي الألعاب بالسويد. سيرينا ويليامز (الولايات المتحدة) واحدة من أعظم لاعبات التنس في التاريخ. رفعة حافظ (السعودية) أول لاعبة تمثل المملكة رسمياً في الأولمبياد.

الرياضة الأنثوية في سوريا

تشهد الرياضة النسائية في سوريا تطوراً ملحوظاً، بالرغم من التحديات، حيث تسعى الهيئات الرياضية مع المدربات لتوسيع قاعدة المشاركة، وتجاوز العقبات المجتمعية، وهناك جهود حثيثة لتشجيع الفتيات والسيدات على ممارسة الرياضة، وتوفير الدعم اللازم لهن، لتحقيق النجاح في جميع الألعاب، وتعزيز الوعي المجتمعي بدور المرأة الرياضية، من خلال الأنشطة المجتمعية والبرامج الإعلامية، فالرياضة الأنثوية ليست مجرد نشاط بدني، بل هي شكل من أشكال التعبير عن حرية المرأة وتمكينها في المجتمع، ومع تزايد الوعي بأهمية دور المرأة في مختلف المجالات، يتعين دعم الرياضة النسائية، وتوفير البيئة المناسبة لتطورها، من خلال تغيير القوانين وتوفير المنشآت الرياضية، وتشجيع الإعلام على تسليط الضوء على الإنجازات النسائية في الرياضة.

محدودة، وغالباً ما كانت محاطة بالرفض أو السخرية، بحجة أن الرياضة حكر على الرجال، لكن مع ظهور التغييرات الاجتماعية، بدأت المرأة تفرض وجودها، وتم إدراج بعض الرياضات النسائية في الألعاب الأولمبية، منذ عام (1900) وتوسعت حتى أصبحت المرأة حاضرة بقوة في معظم المحافل الرياضية حتى العالمية، لكن كان هناك تحديات واجهت الرياضة الأنثوية محلياً وعربياً، رغم التقدم الكبير، أهمها: 1- قلة الدعم المادي والإعلامي، والنظرة الاجتماعية التقليدية، إذ تعاني الرياضة النسائية من قلة التغطية الإعلامية مقارنة بالرياضة الرجالية، مما يؤثر سلباً على فرص الدعم والرعاية. 2- مازالت بعض الدول، تفرض قيوداً على حركة المرأة وملبسها أثناء التمارين أو المشاركة في البطولات. 3- غياب البنية التحتية اللازمة، على الرغم من وجود وزارة للرياضة بأغلب البلدان حول مستوى العالم، إلا أن الرياضات النسائية لا تحظى بالاهتمام الكافي، لاسيما عربياً، مما يؤثر على مشاركة اللاعبات واستمراريتهن في المنافسات.

نماذج ملهمة لنساء رياضيات

من أبرز الأسماء التي سطعت في سماء الرياضة الأنثوية، نوال المتوكل (المغرب) التي غيرت تاريخ الرياضة العربية، فكانت أول امرأة عربية إفريقية تفوز بميدالية ذهبية أولمبية، وأول وزيرة عربية للرياضة والشباب. عادة شعاع (سوريا) أيقونة

• الثورة - خديجة ونوس:

تلعب الرياضة دوراً مهماً في حياة الإنسان، ليس فقط من الناحية الجسدية، بل أيضاً من الناحية النفسية والاجتماعية، وباعتبار أن المرأة هي نصف المجتمع وأساس بنائه، بدأت المرأة على مر العصور الماضية تأخذ مكانها الطبيعي في عالم الرياضة، رغم التحديات الاجتماعية والثقافية التي واجهتها، ويمثل موضوع الرياضة الأنثوية أحد أبرز القضايا المعاصرة، لما له من علاقة مباشرة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

مفهوم الرياضة الأنثوية

الرياضة الأنثوية تشير إلى مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية، سواء على المستوى الترفيهي أم المهني، وتعتبر الرياضة، أكثر من كونها نشاطاً بدنياً للمرأة، رمزاً للتمكين والتحرر، وتعزز الثقة بالنفس، وتتجاوز بها الحدود والقيود المفروضة عليها، وتثبت قدرتها على تحقيق الإنجازات والنجاح في مختلف المجالات، في جميع الرياضات الفردية والجماعية، الأمر الذي يعكس مدى تطور المجتمعات واعترافها بحقوق المرأة.

مشاركة المرأة في الرياضة

في بداية القرن العشرين، كانت مشاركة المرأة في الرياضة

محاميد: تقييم للألعاب الفردية بدمشق



• الثورة - زياد الشعابين:

أجرى رئيس مكتب الألعاب الفردية في مديرية الرياضة والشباب بدمشق، الكابتن فراس محاميد، تقييماً لألعاب مكتبه، للوقوف على واقعها، وبحث سبل تطويرها والنهوض بها نحو الأفضل، وذلك بالتعاون مع رؤساء المكاتب، وبمتابعة من مدير المديرية نبيل الشحمة، وأيضاً من خلال الاجتماعات الدورية مع اللجان الفنية المعنية، والزيارات الميدانية للأندية والمراكز التدريبية المعتمدة.

وأشار المحاميد إلى العمل على وضع خطط وبرامج، بهدف النهوض بهذه الألعاب نحو الأفضل، على صعيد المستوى الفني، وتوسيع رقعة انتشار ممارستها في العاصمة، وتطوير المستوى الفني، من خلال رعاية المواهب الواعدة. وفيما يتعلق بالأنشطة والبطولات التي نفذتها وشاركت بها اللجان الفنية بدمشق، تحدث رئيس مكتب الألعاب

الفردية قائلاً: حقق منتخب دمشق، المركز الثاني في بطولة الجمهورية لألعاب القوى للناشئين والناشئات، التي جرت مؤخراً بدمشق، كذلك نظمت بطولة المحافظة برياضة الجمناز، وفيما يتعلق بألعاب الشطرنج - السباحة - الدراجات - التريثلون - القوس والسهم - المبارزة - الرماية والفروسية (سيتم تنظيم بطولات وتجارب انتقاء لهذه الرياضات، حسب روزنامة وخطط اتحادات الألعاب، فيما تبقى من العام الجاري. وختم محاميد حديثه بالتأكيد على أهمية ودور الألعاب الفردية بدمشق، من خلال تخريج العديد من الأبطال والبطلات أصحاب الإنجازات، على الصعيد المحلي والعربي والدولي، متمنياً من اللجان الفنية المعنية والأندية، التعاون فيما بينها، لتطوير الألعاب الفردية، وحصد المزيد من الإنجازات لرياضة العاصمة بشكل خاص، والرياضة السورية بشكل عام.

ميلان يبحث عن المجد الضائع في صفقات الميركاتو

• الثورة - شيرين الغاشي:

تابع عشاق كرة القدم الإيطالية، في صيف (2025) واحدة من أهم فترات الانتقالات في تاريخ نادي إيه سي ميلان، الفريق الذي يملك تاريخاً طويلاً في البطولات الإيطالية والأوروبية، حيث دخل مرحلة جديدة من تطورات الطموحة، لإعادة الألق والتاريخ العريق والمجد الضائع، فبعد سنوات من التحديات، عمل النادي الإيطالي على تعزيز صفوفه بصفقات مهمة في مختلف المراكز، معتمداً على مزيج من اللاعبين الشباب الواعدين وذوي الخبرة، تحت قيادة مدربه الجديد، الإيطالي ماسيميليانو أليغري، الذي يقود الفريق بثقة نحو المستقبل، ويسعى للفوز بلقب الدوري الإيطالي الذي غاب عن خزائن النادي منذ عدة سنوات، بعد خيبة الأمل التي تعرض لها الفريق في المواسم السابقة.

التعاقدات الجديدة

تعاقد النادي مع لاعب الوسط الإيطالي صامويل ريتشي (23 عاماً، قادماً من تورينو مقابل (25) مليون يورو حتى (2029) ومع الظهير الأيسر الأكوادوري، بيرفيس استوبينان (27) عاماً، قادماً من برايتون بعقد حتى (2030) مقابل (17) مليون يورو، بالإضافة إلى (2) مليون يورو كحافز، وإلى هؤلاء، انضم النجم الكرواتي لوكا مودريتش (39) عاماً، بعد (13) عاماً، قضاها في ريال مدريد، بعقد لمدة عام واحد، مع خيار التجديد لعام (2027) في صفقة انتقال حر، والحارس الإيطالي بيترو تيراكيانو من فيورنتينا في صفقة انتقال حر.

المغادرون

بالمقابل، شهدت فترة الانتقالات الصيفية مغادرة بعض اللاعبين البارزين للنادي، حيث انتقل اللاعب إيمرسون رويال، إلى بوليفيا، مقابل (9) ملايين يورو، تيجاني رايندرز إلى مانشستر سيتي مقابل (70) مليون يورو شاملة الحوافز. ثيو هير نانديز إلى الهلال



بعد فترة من التحديات، قرر الفريق الإيطالي أن يكون جاهزاً لمنافسة الكبار محلياً وأوروبياً، ووضع قدميه مجدداً على الطريق إلى قمة كرة القدم؛ التعاقدات الذكية والإضافات التكتيكية، جعلت الفريق في وضع جيد للمنافسة على الألقاب المحلية والأوروبية. بيد أن النجاح لا يأتي فقط بالصفقات؛ فالأمر يعتمد على كيفية دمج هذه العناصر الجديدة مع هوية الفريق وأسلوب لعبه تحت إشراف أليغري، إذا نجحت هذه الخطة، فقد نشهد عودة ميلان بقوة إلى قمة الكرة الإيطالية، أما إذا فشل في التوفيق بين التوقعات والطموحات، فقد يستمر في رحلة البحث عن الاستقرار والتطور.

العيون شاخصة على هذا الفريق العريق الذي طالما عودنا وجهوره على المفاجآت؛ هل سيكون هذا هو الموسم الذي يعيد الروزونيري إلى عرش كرة القدم الإيطالية والأوروبية من جديد؟ الكرة مستديرة، والإجابة برسم الأشهر القادمة.

السعودي، مقابل (25) مليون يورو، بيير كالولو إلى يوفنتوس، بعقد حتى (2029) وتفعيل خيار الشراء مقابل (14) مليون يورو. ماركو سبورتيلو إلى أتلانتا مقابل مليون يورو، كايل ووكر إلى بيرنلي نهاية إعاره، تامي أبراهام إلى فنربخشة نهاية إعاره، ريكاردو سوتيل إلى فيورنتينا نهاية إعاره، فرانشيSCO كاماردا إلى ليتشي نهاية إعاره، أليساندرا فلورينزي، دافيد كالابريا، لوكا يوفيتش، نهاية عقد.

المستقبل والتطلعات

بعد انتهاء موسم (2024-2025) الذي شهد أداءً متقارباً للفريق، وضعت إدارة ميلان خطة واضحة لتعزيز التشكيلة، معتمدة على استمرار الاستقرار الفني والإدارة الذكية، فسعت إلى تعزيز القدرات الهجومية والدفاعية، وأدخلت بعض العناصر الشابة التي تعزز الأمل بالمستقبل، وقد تكون هذه الصفقات بداية حقيقية للعودة إلى منصات التتويج مجدداً، إذ يبدو مستقبل ميلان واعداً بشكل أكبر، أجل،



موندغال السباحة.. ليدكي تفوز بذهبيتها الـ (22) وتقترب من فيلبس

• الثورة - هراير جوانيان:

توجت الأميركية كايتي ليدكي، بلقبها العالمي الثاني والعشرين، بإحرازها ذهبية سباق (1500) متر حرة، خلال منافسات السباحة، في بطولة العالم للألعاب المائية المقامة في سنغافورة، لتقترب من الرقم القياسي لمواطنها الأسطورة مايكل فيلبس، في حين أحرز الروماني دافيد بوبوفيتشي، بطل أولمبياد باريس (2024) لقبه العالمي الثاني في سباق (200) متر حرة، وأحرزت الأميركية البالغة (28) عاماً لقبها العالمي السادس في هذا السباق، بتسجيلها (15,26,44) دقيقة، متقدمة على حاملة اللقب الإيطالية سيمونا كوادريلا، والأسترالية لاني باليستر. وباتت الأميركية المتوجة بذهبية هذا السباق في أولمبياد طوكيو صيف (2021) وباريس (2024) على أربع ذهبيات

من معادلة رقم فيلبس من حيث أكبر عدد ألقاب في بطولة العالم. وتتجه الأنظار الآن، إلى المواجهة المرتقبة بين

ليدكي وماكنتوش، في سباق (800) متر حرة، الذي يُعدّ الأكثر ترقباً في البطولة. وأحرزت البطلة الأولمبية في طوكيو وباريس، الأسترالية كايلي ماكايون، ذهبية سباق (100) متر ظهرًا، للمرة الثانية في مسيرتها، وسجلت الأسترالية (57,16) ثانية، وكانت قريبة من تحطيم الرقم القياسي العالمي (57,13) ثانية) المسجل باسم منافستها الأميركية ريغان سميث التي حلت ثانية، في حين جاءت الأميركية الأخرى كاثرين بركوف ثالثة.

وفاجأت الألمانية آنا إيليندت، المرشحات للفوز باللقب في سباق (100) متر صدرًا، وقطعت إيليندت مسافة السباق بـ (1,05,19) دقيقة، متفوقة على الأميركية كايت دوغلاس، والصينية تشيانتينغ تانغ بطلة العالم في هذه الفئة في موندغال الدوحة، في مواجهة حامية الوطيس بين الثلاثي.



تطعيم «الفضة بالنحاس» حرفة تراثية دمشقية تقاوم الاندثار

www.thawra.sy

الأربعاء
5 صفر 1447 هـ
30 تموز 2025 م
العدد 17896

26



• الثورة - عبير علي:

حرفة تطعيم وحفر وتجويف الفضة والذهب على النحاس، من أهم الحرف التراثية الدمشقية والعالمية، لأنها تحتوي على تقنية عالية، إذ يتم تعشيق الفضة والذهب على النحاس بطريقة معقدة وصعبة الفهم، فكيف يمكن لمعدن أن يبقى محافظاً على نفسه وهو على معدن آخر لمدة من 200-400 عام؟

بهذا الوصف بدأ شيخ كار هذه الحرفة حمادة جاد السيد- الملقب بأبي جاد، حديثه لصحيفة الثورة، مشيراً إلى أن عمر الحرفة أكثر من 1300 سنة، ومرت بعصور كثيرة ازدهرت في بعضها وخُفي بريقها في أخرى، إذ امتدت من العصر الأموي الذي نالت فيه ازدهاراً واسعاً فالعباسي ثم فترات السلاجقة والمماليك التي نالت فيها قسطاً كبيراً من الترف الفني، حتى وصلت إلى يومنا هذا، بتطور ونمط خاص لكل فترة زمنية.

وعن حرفته يقول: «كانت الحرفة حكرًا على بعض الأشخاص في دمشق، ولم يبوحوها بأسرارها لأحد غيرهم، ولكن والدي في أوائل التسعينيات، كان متقناً لها وبكل مراحلها وأشكالها وأنماطها ورسوماتها الكثيرة. وفي منتصف التسعينيات عندما سافر هؤلاء الحرفيون خارج البلاد، أنقذ والدي الحرفة من الاندثار وعلمها لعدد من الشباب، وكنت آخرهم». ويؤكد السيد أنه يقوم بتعليم الحرفة لبعض الراغبين ضماناً لاستمراريتها، وأوضح أنها أساس الحرف الأخرى، كحال السيف الدمشقي، إذ يتم تطعيمه بخيوط الذهب أو الفضة.. واعتبر أن الحفاظ على هذه الحرفة ليس سهلاً لأنها تحتوي على ترف فني عال وكلفة مادية، كما يلزمها دعم معنوي، ليتمكنوا من تعليمها للجيل الجديد وتأهيله للحفاظ على التراث الجميل.

وحول مراحل العمل، أشار إلى أنها تبدأ بالرسم الهندسي، شرط أن يكون الحرفي ملماً بالحسابات والتقسيمات الهندسية، وبعد الرسم يتم حفر النحاس وتجويفه وتطعيم الفضة، وبعدها تأتي مرحلة التجميع، ثم التشعيل «حفر الفضة»، ثم التشطيبات بأقلام وأدوات كثيرة، ومن المهم تحلي الحرفي بالصبر، فالحرفة تتطلب الدقة والإتقان ليتحول لوح النحاس إلى تحفة فنية تزداد قيمتها مع الزمن.



هبة المحمود: الرسم لغة الروح

• الثورة - رانيا حكمت صقر:

ضمن عالم تلتحم فيه المشاعر بالألوان، تبرز الفنانة هبة خضر المحمود كتجسيد حي للإصرار في المضي قدماً بعملها الفني، بدأ كشغف طفولي مبكر بالرسم، تحول بجهد دؤوب إلى موهبة ملموسة تخطف الأنظار وتحاكي الواقع بأدق تفاصيله.

الفنانة المحمود أكدت في حديثها لصحيفة الثورة قناعتها منذ البداية أن الرسم لغة الروح، وأن الموهبة وحدها لا تصنع فناناً، فسلكت طريق التعلم والقراءة المستفيضة عن المدارس الفنية، وصولاً إلى صقل مهاراتها في معهد إعداد المدرسين «تخصص رسم»، إذ أتقنت قواعد الفن الأكاديمية، مؤكدة أن الموهبة رأس مال النجاح، لكن العمل الجاد هو محركه الأبدي. وتختار الألوان الزيتية لتكون سلاحها الإبداعي الأمثل، لما تمنحه من عمق ومرونة في البناء اللوني.. تتقن توظيفها في مدرستين رئيسيتين: الأولى الواقعية الدقيقة، تنقل المشاهد الطبيعية والوجوه بتفاصيلها الملموسة، كأنك تراها عبر نافذة، والثانية الانطباعية العفوية مستخدمة ضربات فرشاة حرة لتلتقط جوهر اللحظة وانعكاسات الضوء، معتمدة على الحدس والإحساس المرهف، هذه التقنية المتقدمة تتيح لها مزج الألوان بسلاسة، وبناء طبقات لونية تعطي إحساساً ثلاثي الأبعاد، مما يضفي على لوحاتها بعداً درامياً وجمالاً استثنائياً.

شاركت في عدة معارض، منها: ملتقى أورنيلا للثقافة والفنون «بدعوة من الفنان ريمون كيرون»، وكانت الشرارة الأولى، ملتقى مدى «بدعوة من الفنان فريد وسوف»، غاليري مازن منصور «بدعوة من الفنان مازن منصور»، وشكلت هذه المحطات بالنسبة لها اعترافاً بموهبتها رغم عدم تلمذتها



الأكاديمية التقليدية، مستندة إلى خبرات الوسط الفني الذي احتضنها. وتستعد هبة المحمود للمرحلة الأكثر إشراقاً في مسيرتها، تحمل في قلبها شغفاً واحداً «تنظيم معرضها الفردي الأول»، وترى أن رحلتها الفنية قطعت أشواطاً، لكن الأجمل لم يأت بعد، فالرسم هو نبض حياتها، متمنية أن تصل رسالتها الفنية إلى كل عين تبحث عن الجمال.



★ أمين التحرير
ناصر منذر - عادل عبد الله

★ مدير التحرير
هنّي الحمدان

★ رئيس التحرير
نور الدين الإسماعيل

دمشق - دوار كفرسوسة فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2150510 - 2151062 - 2138534 - 2138535
للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219

